باز بین شد
خ ۱۳۸۳
مبکرو فیلم تهیه شد

کتابخانه آستان قدس

اسم کتاب شرح هدایة الحکمه عربی
مصنف شارح شمس الدین محمد بن مبارکشاه
مؤلف
خطی نستعلیق ۱۷ سطری
چاپی
سال چاپ یا تحریر عدد اوراق ۷۶
جزء کتب حکمت و کلام شماره ۸۴۷۰
شماره عمومی ۵۸۹ شماره قبض
واقف معلوم نیست تاریخ وقف
طول ۱۷ عرض ۱۰ سانتیمتر گنجه

ص ۳۲

باز بین شد
خ ۱۳۸۳

نسخه شناسی
آسیب شناسی و اقدامات مرمتی
بررسی کننده
اقدامات انجام
تاریخ بررسی

باسمه تعالی

شناسنامه آسیب شناسی

نسخه شناسی			
عنوان	شرح هدایة الحکمة		
درجه نفاست	نفیس	نوع	خطی ☑ / چاپ سنگی ○
شماره اموالی	۵۸۹	اندازه	۱۷×۱۰
قطع	جیبی	تعداد اوراق	۷۶
آسیب شناسی و اقدامات مرمتی			
درصد تخریب اوراق	۱۰ ○ ۲۰ ○ ۵۰ ○ ۸۰ ○	از هم پاشیدگی عطف	دارد ○ ندارد ☑
نیاز به جعبه	دارد ○ ندارد ☑	نوع آفت	شیمیایی ○ زیستی ○ فیزیکی ○
نیاز به جلد سازی	دارد ○ ندارد ☑	نیاز به مرمت جلد	دارد ○ ندارد ☑
نیاز به مرمت اوراق	دارد ○ ندارد ☑	نیاز به دوخت عطف	دارد ○ ندارد ☑
نیاز به لکه گیری	دارد ○ ندارد ☑	نیاز به گردگیری	دارد ○ ندارد ○
نیاز به آفت زدایی	دارد ○ ندارد ☑	نیاز به اسیدزدایی	دارد ○ ندارد ☑

بررسی کنندگان: ۱. [illegible] ۲. [illegible]

۳. [illegible] ناظر:

اقدامات انجام شده:

تاریخ بررسی: ۸۶/۴/۲۶ تاریخ اقدام:

۱۶

دو صد ... ... [illegible]
۱۳۰۹

شرح هدایه حکمت اثیریه
پانصد
از ... یکی

چند کتاب که از داعی در خدمت آقا ابو الحسن کرمانی ... [illegible]
بعنوان رهن گذاشته شده بدین موجب است شرح جامی یکجلد
و شرح سیوطی یکجلد و مختصر تلخیص یکجلد و شرح ... یکجلد
تا واضح باشد

باز بین شد
۱۳۵۳خ

کتابخانه آستان قدس رضوی
[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

وبعد فقد سألني بعض أحبائي أن أكتب لقسمي الطبيعي والإلهي
من كتاب الهداية للمولى العلامة أفضل المتأخرين أثير الملة والدين
الأبهري طاب ثراه وجعل الجنة مثواه شرحا يذلل
من اللفظ صعابه ويكشف عن وجه المعاني نقابه مع زيادات
شريفة ومباحث لطيفة ولما تكرر السؤال شرعت في تحريره
على سبيل الاستعجال رجاء أن ينظر فيه بعين الرضا وإن
كان لا يسلم على التعيين. وعين الرضا عن كل عيب كليلة
ولكن عين السخط تبدي المساويا واستعنت بالله أنه حسبي
ونعم المعين القسم الثاني في الطبيعيات

الحكمة وهي صناعة نظرية يستفاد منها الإنسان ما عليه
الوجود في نفسه وما عليه الواجب مما ينبغي أن يكتسبه بعمله
لتستشرف بذلك نفسه وتستكمل وتصير عالما معقولا مضاهيا
للعالم الموجود وتستعد للسعادة القصوى الأخروية
وذلك بحسب الطاقة الإنسانية وهي تنقسم القسمة الأولى إلى
قسمين لأنها إن تعلقت بالأمور التي لنا أن
نعلمها وليس لنا أن نعملها تسمى حكمة نظرية وإن

تعلقت بالأمور التي لنا أن نعلمها ونعملها تسمى حكمة عملية ولكل
واحد من النظرية والعملية ثلاثة أقسام أما النظرية
فلأن ما لا يتعلق بأعمالنا إما أن لا يكون محتاجا إلى المادة في
الوجود أو يكون وحينئذ إما أن لا يكون كذلك محتاجا إليها
لتعقله أو يكون والأول هو العلم الإلهي والثاني هو العلم
الرياضي والثالث هو العلم الطبيعي وأما العملية
فلأن ما يتعلق بأعمالنا إما أن يكون علما بالتدبير الذي
يختص بالشخص الواحد أو لا والأول هو علم الأخلاق
والثاني هو علم تدبير المنزل إن كان علما بما لا يتم إلا
بالاجتماع المنزلي وعلم السياسة إن كان علما بما لا
يتم إلا بالاجتماع المدني والمصنف إنما بحث في هذا
المختصر عن قسمي الحكمة النظرية أي الإلهي والطبيعي
مع تقديم الطبيعي على الإلهي لأن الطبيعيات أقرب إلى أفهام
الناس لأنا ندرك متعلق الطبيعيات أولا وهو
الجسم الطبيعي وعوارضه الذاتية ثم ندرك متعلق
الإلهيات التي هي المجردات ثانيا ورتب الطبيعيات على
ثلاثة فنون لأن الأبحاث منحصرة في الفلكيات و

العشرة فالبحث عن احوال الجسم اما ان يكون عاما لها او
مختصا باحدها وجعل الفن الاول الذي فيما يعم الاجسام
مشتملا على فصول الاول في ابطال

الجزء الذي لا يتجزى واعلم ان اهل العلم اختلفوا الحسيين
ذات الجسم على مذاهب انحصرت في ستة لان الجسم اما
ان يكون ذا اتصال بالفعل اولا والاول اما ان يكون
من اجزاء لا تتجزى اولا والثاني هو ان لا يكون ذا اتصال
بالفعل اما ان يكون انقسامه الممكنة متناهية او لا والجزء
الذي لا يتجزى ما لا ينقسم لا كسرا لصغره او لكبره فصل
الجسم الصلب بنفع دافع قوي من غير سوء تحجيمه ولا
قطعا لصلابته او القطع هو فصل الجسم بنفوذ جسم
آخر فيه ولا وهما لعجز المتوهم عن تميز طرف عن طرف
ولا فرضا عقليا لصعوبة استحضاره على الخيال
فالمصنف يريد ان يبطل الجزء الذي لا يتجزى في هذا الفصل
فقال لو فرضنا جزءا بين جزئين فلا يخلو اما ان يكون الوسط
مانعا من تلاقي الطرفين اولا يكون مانعا منه لا سبيل الى الثاني
لانه لو لم يكن مانعا من تلاقي الطرفين لكان الطرفان

مدامه

متداخلين في الوسط او احد الطرفين متداخلا فيه فلا
يكون وسط وطرف وقد فرضنا الوسط والطرفين
هف فثبت كونه مانعا من تلاقيهما فما به يلاقي احد
الطرفين غير ما به يلاقي الطرف الآخر فيستلزم الانقسام او لا نعني
بالانقسام الا ان يكون في الشيء شيء غير شيء فان قلت
لا نم ان الوسط لو كان مانعا من تلاقي الطرفين لزم انقسام
الوسط فان الملاقاة انما تكون بالنهاية بالضرورة و
النهاية عرض قائم بالمتناهي فغاية ما لزم من ذلك ان
يكون للوسط نهايتان فلم قلتم ان ذلك يوجب
انقسام محل الاشارة الى النهايتين ان لم يكن واحدة
بل اثنين يحل احدهما غير محل الآخر فيلزم الانقسام
وان كانت واحدة فاذا ضم اليه الآخر وهكذا فلا
يحصل من تأليف الاجزاء امتداد ولا ازدياد
حجم وهو خلاف مذهبهم فاعلم ذلك فانه دقيق وايضا
لو فرضنا جزءا على ملتقى جزئين فاما ان لا يلاقي واحدا
منهما او يلاقي مجموعهما او يلاقي من كل واحد منهما
شيئا والاول غير والاول يكون على الملتقى بالضرورة

وعلى الثالث يلزم انقسام الجميع فان قلت لم لا يجوز ان
يشتمل على نفس المتصل بان ينطبق عليه لا بان يزيد عليه
حتى يلزم احد الاقسام الثلثة لا بد له من دليل فلئن
لو انطبق على المتصل لما زاد المقدار وهذا خلاف
رأيهم

فصل في اثبات الهيولى

كل جسم
وهو الجوهر القابل للابعاد الثلثة اي الطول والعرض
والعمق فهو مركب من جزئين احدهما حال في الآخر ويسمى
المحل هيولى والحال صورة ومعنى حلول الشيء في شيء
هو ان يكون حاصلا فيه ومختصا به بحيث يكون الاشارة
الى احدهما اشارة الى الآخر تحقيقا او تقديرا ودليله
ان بعض الاجسام القابلة للانفكاك مثل الماء والنار
يجب ان يكون في نفسه متصلا واحدا ويلزم من ذلك
اثبات الهيولى للاجسام كلها اما الاول فلانه
لو لم يكن متصلا واحدا لزم الجزء الذي لا يتجزى وقد
ابطلناه فان قلت لا نسلم انه لو لم يكن متصلا واحدا
لزم الجزء الذي لا يتجزى لجواز ان يكون متفاصلة قابلة
للانقسام قلت يمكن ان يحاذيه بشيء بان الجسم

اما لان

اما لان مثلا انه لم يكن فيه انقسام بالفعل فذلك لان
كان فيه انقسام بالفعل فلا بد ان ينتهي الانقسام الى
اجزاء لا يكون منقسمة بالفعل والا لزم تركيبه من اجزاء
غير متناهية بالفعل وهو محال لوجهين الاول ان الجسم
المتناهي لو تألف من اجزاء غير متناهية لما امكن قطعه
بالحركة في زمان متناه الثاني ان التأليف لما كان مبدأ
للمقدار وازدياده والحجم كان تأليف الاجزاء الغير المتناهية
مبدأ لوجود ابعاد غير متناهية وقد اثبتنا ذلك
فتلك الاجزاء الغير المنقسمة بالفعل ليس بمحال ان
يجوز ان ينفصل والا لزم الجزء الذي لا يتجزى
فاذن هو متصل واحد في نفسه كذلك فصح ان بعض
الاجسام متصل واحد واما الثاني فلان ذلك المتصل
يطرأ عليه الانفصال فلا بد له من قابل وليس الانفصال
عدما محضا حتى لا يحتاج الى قابل بل هو عدم الاتصال
عما من شأنه ان يتصل فقابله اما ان يكون هو المقدار
او الصورة المستلزمة له او امر آخر لا سبيل الى
الاول والثاني والا لزم اجتماع الاتصال والانفصال

کتابخانه آستان قدس رضوی
ویژه تحقیق

في حالة واحدة لان القابل يجب وجوده مع المقبول
والا لم يكن قابلا له فتعين ان يكون القابل معنى اخر
وهو المعنى من الهيولى فان قلت الحكم بكون الصورة القابلة
للانفصال ام لا ممتنع بنا وجودها الممتنع على
وجود الهيولى اذ الحادث محل لا يمكن ان يجعل ثبوته
قلت اراد بالصورة الاتصال الذي هو حقيقة ولهذا
ولهذا اعلل ذلك بانه لو كان كذلك لزم اجتماع
الاتصال مع الانفصال ولئن قلنا لا نحتاج ان
يكون المقدار هو الاتصال او غيره فان كان الاول
فلا حاجة الى ذكره مع ذكر الاتصال وان كان الثاني
لم يلزم من كونه قابلا للانفصال اجتماع الاتصال مع
الانفصال قلت المقدار هو الاتصال العرضي كما
ان الصورة هي الاتصال الجوهري فيلزم من كون
كل منهما قابلا للانفصال اجتماع الاتصال و
الانفصال وفي هذا الموضع ابحاث لا يليق ايرادها
في شرح هذا المختصر واذا ثبت ان بعض الاجسام
مركب من الهيولى والصورة وجب ان يكون الاجسام

كلها

كلها فلكية كانت او عنصرية مركبة من الهيولى والصورة
لان الطبيعة المقدارية اما ان يكون لذاتها غنية عن المحل او
لم يكن والاول محال والا لاستحال حلولها في المحل لان الغني
بذاته عن الشيء استحال حلوله فيه بمعنى افتقارها الى المحل
لذاتها فانها وجدت وجدت حالة في المحل وهو الهيولى
فكل جسم مركب من الهيولى والصورة وهو المطلوب
قلت لا نم انها اذا لم يكن غنية لذاتها عن المحل كانت
مفتقرة لذاتها اليه لجواز ان لا يكون شيء من الاستغناء و
الافتقار لذاتها بل يكون كل منهما من خارج قلت
كل مفهوم فهو بالنظر الى نفسه مع قطع النظر عن
الامور الخارجة اما ان يكون بحيث يجوز ان يوجد بدون
هذا او لا فان جاز فهو غني عنه لذاته والا فمحتاج
اليه لذاته نعم هذا الحكم موقوف على ان الامتداد
الجسماني طبيعة نوعية ولا دليل عليه

فصل في ان الصورة لا تتجرد عن الهيولى
الصورة لا تتجرد عن الهيولى لانها لو وجدت

الصوره بدا تهادون حلولها في الهيولى واما ان
يكون متشابهة او غير متشابهة لا سبيل الى الثاني منهما فلم
يبق دعوى الهيولى الا انه لا سبيل الى الاول فلان الابعاد
كلها متشابهة والا لا يمكن ان يخرج عن مبدا او اخذ
امتداد ان على نسق واحد كانهما ساقا مثلث
لا يزال البعد الذي بينهما يتزايد بحسب تزايد بعدهما عن منبعهما
فلو امتدا الى غير النهاية لكان ما بينهما ايضا الى غير
النهاية لانا فرضنا تزايده مساويا لتزايد بعدهما لكان
ما لا يتناهى محصورا بين حاصرين هف وفيه نظر لان
اللازم تزايد ما بينهما الى غير النهاية لا كون ما بينهما
غير متناه واما انه لا سبيل الى الاول لانها لو كانت
متشابهة لاحاط بها حد واحد او اكثر فيكون متشكلة
لان الشكل هو الهيئة الحاصلة من احاطة الحد الواحد
او الحدود بالمقدار فذلك الشكل اما ان يكون للجسمية
وهو محال والا لكانت الاجسام كلها متشابهة
متشكلة بشكل واحد لاشتراك الجسمية بينها بالتساوي

لكن

لكن ذلك يكذبه المشاهدة او بسبب لازم للجسمية
وهو ايضا محال لدوام تخلف المذكور او لازم الجسمية ايضا
مشترك بين الاجسام كلها كالجسمية او اشتراك اللازم
ملزوم لاشتراك اللازم او بسبب عارض للجسمية وهو
ايضا محال والا لامكن زواله اذ لا نعني بالعارض الا
ذلك فامكن ان يتشكل بشكل آخر فيكون قابلة للانفصال
وكلما يقبل الانفصال فهو مركب من الهيولى والصورة
كما مر فيكون الصورة العارية عن الهيولى مركبة من الهيولى
والصورة هف فان قيل لا نم انه اذا تشكل الصورة
بشكل آخر كانت قابلة للانفصال فان الاشكال
قد تختلف الجسم من غير ان يرد عليه انفصال
كاشكال الشمعة المتبدلة بحسب التشكلات المختلفة قلت
انا لم نجعل لزوم المح مقصورا على لزوم الفصل و
الوصل بل عليهما وعلى لزوم الانفعال اذ الا[شكال] — فات
المقدارية والشكلية لا تحصل في الامتداد الا
بعد كونه متهيئا لان ينفعل ويكون فيه قوة الانفعال
اذا اشكال الشمعة لا يمكن ان تتبدل الا بعد امكان

انفعالها والانفعال من لواحق المادة فيكون المفارق
عن المادة متغيرا فاذا امتنع هذا ولقائل ان يمنع ان
قوة الانفعال من لواحق المادة الى ان ينتظم عليه
برهان اذ هو مجرد الدعوى على انه لو صح ذلك لكفى
ان يقال لو كانت مشاهدة لكانت متشكلة لكن التشكل
لا يحصل الا بامتداد الابعاد ان يكون قوة الانفعال
التي هي من لواحق المادة متقدمة على التشكل فما مستدركة

فصل في ان الهيولى لا تتجرد عن الصورة

الهيولى ايضا لا تتجرد عن الصورة لانها لو تجردت عن
الصورة فاما ان يكون ذات وضع اي مشارا اليها
بالاشارة الحسية او لا يكون ولا سبيل الى كل واحد
من القسمين فلا سبيل الى تجردها عن الصورة اما انه
لا سبيل الى الاول فلانها حينئذ اما ان يتعذر ان يكون
مشارا اليها اما ان ينقسم او لا لا سبيل الى الثاني لان
كل ما له وضع فهو منقسم كما مر في نفي الجزء الذي
لا يتجزى ولا سبيل الى الاول لانها اما ان تنقسم
في جهة واحدة فيكون خطا او في جهتين فيكون

سطحيا

سطحيا او في ثلث جهات فيكون جسما وكل واحد منهما
باطل اما انه لا يجوز ان يكون خطا فلان وجود الخط
على سبيل الاستقلال محال والا فاذا انتهى اليه طرفا
السطحين المتقاطعين الاضلاع فاما ان يحجب
ملاقيهما او لا يحجب لا جائز ان لا يحجب والا لزم
تداخل الخطوط لنفوذ طرفي السطحين او طرف
احد السطحين فيه وهو محال لان كل خطين مجموعهما
اعظم من الواحد والتداخل يوجب ان لا يكون
الامر كذلك هف ولا جائز ان يحجب والا
لانقسم الخط في جهتين لان ما يلاقي احدهما غير
ما يلاقي الآخر وهو محال واما انها لا يجوز ان
تكون سطحيا فلانها لو كانت سطحيا فاذا انتهى
اليه طرفا الجسمين فاما ان يحجب ملاقيهما او لا
يحجب وكل واحد منهما باطل اما الاول فللزوم
انقسام السطح في جهة العمق لان ما يلاقي منه
احدهما غير ما يلاقي الآخر واما الثاني فللزوم
تداخل السطوح وهو محال لما مر في الخط واما
انه لا يجوز ان يكون جسما فلانها لو كانت مركبة

حجما كانت مركبة من الهيولى والصورة لما مر فلو
كانت مقارنة للصورة بعد فان قلت الهيولى على
تقدير كونها ذات وضع ولم تنقسم الى ان تكون جزءا
لا يتجزى حتى يلزم بطلان ذلك مما مر في نفي الجزء
قلت كل ذي وضع لا ينقسم فاما ان يكون جزءا
لا يتجزى او نقطة والاول بط لما مر وكذا الثاني
لانه اذا انتهى اليها طرفا الخطين فاما ان يحجب
تلاقيهما او لا يحجب وكل واحد منهما بط بالبرهان
الذي مر وفيه نظر لان النقطة ليس لها امتداد
فلا استحالة في دخول اخرى فيها وكذا القول
في الخط لما لم يكن في جهة العرض ممتدا فلا مانع
فيه لان يداخل فيه آخر مثله في تلك الجهة وكذا
الكلام في السطح في جهة العمق واما ان كل خطين
مجموعهما اعظم من احدهما فهو مسلم ان اراد
في جهة الطول فممنوع ان اراد في جهة العرض
اذ لا عظم للخط في تلك الجهة فلو انطبقت على
خط خطوط ولو كانت غير متناهية لا يحصل

عظم في جهة العرض حتى يكون عظم المجموع اعظم من عظم
بعضه واما انه لا سبيل الى الثاني فلانها لو كانت
غير ذات وضع فاذا اقترنت بها الصورة الجسمية و
صارت ح ذات وضع بالضرورة لامتناع وجود
جسم غير ذي وضع فلا يخلو اما ان لا يحصل في حيز
اصلا او يحصل في جميع الاحياز او يحصل في بعض
الاحياز دون بعض والاول والثاني محالان بالبديهة
والثالث ايضا مح فلان حصولها في كل واحد
من الاحياز ممكن فلو حصلت في بعض الاحياز دون
بعض يلزم الترجيح بلا مرجح وهو مح فان قلت لا نم
لزوم الترجيح بلا مرجح لجواز ان يقتضي الصورة
النوعية التي تقارن الصورة الجسمية على ما سنذكرها
تعيين الموضع بكون كل صورة نوعية مقتضية لحيز معين
مخصوص دون غيره قلت للحيز الطبيعي اجزاء
كثيرة وحصول الهيولى مع الصورة النوعية في
احدها دون الآخر ليس اولوية ولا يلزم
ذلك اذا كان الهيولى مع صورة نوعية لها

وضعا هناك لجزء من الهواء مثلا في موضعه الطبيعي
فان صور الهوائية توجب لمادته وضعا هناك او كان
قد عرض لمادة من هناك لجزء من الهواء بعد اذ اخرج بالقسر
عن موضعه الى الموضع الطبيعي للماء فعرض لمادته هناك
ثم فسدت صورته الجزئية بسبب ولحقت صورة المائية بمادتها
هناك فحصلت الهيولى مع الصورة اللاحقة بها في حيز
خاص لكن ذلك الموضع اولى بها والاولوية كانت حاصلة
قبل هذا اللحوق بسبب الصورة السابقة والاحوال العارضة
به وذلك لان الحكم بامتناع حلول الصورة في الهيولى المجردة
لاقتضائها الحصول في موضع من المواضع مع عدم اولوية
احد المواضع به يمكن ان يعارض بالكون الذي هو حلول
صورة جديدة في الهيولى فان الكائن يقتضي لا محالة الحصول
في موضع فالوجه في تخصيصه باحد المواضع هو الوجه
في تخصيص الهيولى المجردة فصل في اثبات
الصور النوعية اه يريد بالصورة النوعية
الجواهر التي تختلف بها الاجسام انواعا فيقول ان لكل
واحد من الاجسام صورة اخرى غير صورة الجسمية لان

اختصاص

اختصاص بعض الاجسام ببعض الاحياز دون البعض
اما ان يكون للجسمية العامة او لصورة اخرى لا سبيل الى الاول
وذلك لاشتراك الاجسام كلها في ذلك فيجب لاشتراك الجسمية بينها
في عين ذلك وهو المط فان قلت لم لا يجوز ان يكون الاختصاص
للهيولى او لفاعل خارجي قلت لان الهيولى قابلة فلا
يكون فاعلة كما مر ولان شيئا من العنصريات اختصاص
بعض الاجسام العنصرية بحيز دون اخر لا يكون للهيولى
والفاعل الخارجي بالنسبة الى جميع الاجسام والاحياز
واحد فتخصيص بعضها بحيز معين دون بعض من غير
استحقاق ذلك البعض له يكون تخصيصا من غير مخصص
وهو محال فان قلت سبب التخصيص من غير استحقاق محال
لكن لم لا يجوز ان يفيد الفاعل الاستحقاق والاستعداد
ايضا قلت الفاعل لا يفيد الاستعداد لشيء الا بافادة
ما يقتضيه كما يفيد المادة مزاجا يستعد به لقبول النفس
او لا نفس ويعطيها حرارة شديدة تستعد بها المادة
لقبول الصورة الهوائية او النارية فان الاستعداد
للشيء المستعد لذاته لا يجعل جاعل وما يقتضي الاستعداد

من الصور النوعيه   بدايه

اعلم ان الهيولى ليست علة للصورة لان الهيولى لا
يكون موجودة بالفعل قبل وجود الصورة لما مر من
امتناع انفكاك الهيولى عن الصورة والعلة الفاعلية
اى الموجبة للشى يجب ان يكون موجودة قبله والعلم
به ضرورى وانما قيد العلة الفاعلية لان العلة الغائية
للوجود ليست متقدمة عليه بالوجود والوقت المفيد
للوجود لا بد ان يكون موجودا والمستعد للوجود يجب
ان لا يكون موجودا حتى لا يلزم تحصيل الحاصل فان قلت لا نم
ان الهيولى لا يكون موجودة بالفعل قبل وجود الصورة
فان تقدم الصورة العلة على المعلول بالوجود انما
هو بالذات لا بالزمان حتى يلزم انفكاك الهيولى عن
الصورة قلت لو كانت الهيولى علة للصورة
لتقدمت الهيولى على المتشخصة الوجود بالذات
على الصورة ضرورة ان الشى ما لم يتشخص لم يوجد فى
الخارج وما لم يوجد فى الخارج لم يوثر فى وجود الشى
والثانى باطل لانه قد تبين ان الصورة علة فاعلية

لتشخص

لتشخص الهيولى والصورة ايضا ليست علة للهيولى
لان الصورة انما يجب وجودها مع الشكل او بالشكل لانها
متناهية وكل متناه احاط به حد او اكثر واذا كان
كذلك كان متشكلا فيكون موجودة مع الشكل او به لامتناع
ان يكون موجودا ولا يكون متشكلا والشكل لا يوجد قبل الهيولى
لما ثبت ان لحوق الشكل انما هو بمشاركة من الهيولى
فهو انما يوجد اما معها او بعدها فلو كانت الصورة
علة لوجود الهيولى لكانت متقدمة على الشكل لانها
كانت متقدمة على الهيولى التى هى متقدمة على الشكل
او معه والمتقدم على المتقدم متقدم وكذا المتقدم
على المع هف اذ قد تقدم ان الصورة انما يجب وجودها
مع الشكل او بالشكل وحاصله لم يكن شى من الهيولى والصورة
علة للاخرى فلا بد لكل منهما من علة فاذن وجود
كل واحد منهما من سبب منفصل وليست الهيولى
غنية من كل الوجوه عن الصورة لما بينا انها لا تقوم
بالفعل بدون الصورة وليست الصورة ايضا
غنية عن الهيولى من كل الوجوه لما بينا انها لا توجد

بدون الشكل المحتاج الى الهيولى فلكل منهما حاجة الى الاخر
فرجة فالهيولى مفتقرة الى الصورة في بقائها والصورة
مفتقرة في تشكلها فان قلت لو كانت الصورة
لا توجد بدون الشكل المحتاج الى الهيولى لكانت
الهيولى متقدمة على الصورة فلم تكن الصورة شريكة
علة الهيولى لكن الصورة شريكة علة الهيولى بناء على انهم
قالوا بتقدم الهيولى على الصورة من حيث هي
صورة ما ممتنع بناء على انهم لانها شريكة علة الهيولى
لا على الصورة المتشخصة المتاخرة في تشخصها عن
الشكل المتاخر عن الهيولى ولئن قلت لم قلتم ان
الافتقار على هذا الوجه دون عكسه قلت لان
المحتاج الى المحل في البقاء هو العرض لا الصورة
على قانونهم والهيولى لو افتقرت الى الصورة
في شكلها لزم الدور لافتقار الصورة اليها
في تشكلها على ما مر ولقائل ان يمنع لزوم الدور
بناء على ان يكون الهيولى علة لبقية شكل الصورة
والصورة علة فاعلية لشكل الهيولى

فصل

فصل في المكان   اعلم ان للمكان امارات اربعا
ما اتفق الجماهير الاولى ان ينسب اليه الجسم بلفظ في
او ما في معناها من الالفاظ الدالة على الظرفية
من اي لغة كان الثانية صحة انتقال الجسم عنه الى
غيره الثالثة استحالة حصول جسمين فيه الرابعة اختلاف
المكان بالجهات مثل فوق وتحت فعلى هذا يكون
المكان اما الخلاء او السطح الباطن من الجسم الحاوي
المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي والوضوح من
ذكر الامارات ان المتنازعين في ماهية المكان ان
لم يسلم احدهما للاخر امارة لا يصح لاحدهما تصحيح
مذهبه بحجة فانهم لا مناقشة في الاصطلاحات ولا
نزاع في التسميات فيصير ذلك خلافا لغويا لا حقيقيا
وان اصطلح احد على ان المكان هو ما يستقر عليه
الجسم مثلا ليس لاحد ان يمنع هذا الاصطلاح
فان قلت من الاجسام ما لا يصح عليه الانتقال
عن مكانه كالافلاك وكليات العناصر فلا تكون
الامارة الثانية مطردة قلت يجب ان يكون نفس

ممكنة فيه لا لمنع من اشتغاله بل امتناعه بسبب آخر كالصورة
كالصورة النوعية لا لانها اجسام ممكنة والمراد
بهذا المعنى واذ قد تقرر ذلك فيقول والاول اي
كون المكان هو الخلاء باطل فتعين الثاني وهو المكان هو
السطح المذكور وانما ان الاول باطل لان المكان
موجود لكونه مشار اليه باشارة حسية فانا نشير الى
هذا المكان والى ذلك ولا شيء من المعدوم كذلك
والخلاء ليس بموجود فلم يكن المكان خلاء وانما
قلنا ان الخلاء ليس بموجود لانه لو كان خلاء
فاما ان يكون لا شيئا محضا او بعدا مجردا عن المادة
فان القائلين بالخلاء فرقتان فرقة تزعم انه لا شيء
محض كما يوجد جسمان لا يتلاقيان ولا يوجد بينهما
ما يلاقي واحدا منهما وفرقة تزعم انه بعد مجرد
عن المادة من شانه ان يشغله الاجسام
بالحصول فيه لا سبيل الى الاول لانه يكون خلاء اقل
من خلاء فان الخلاء بين الجدارين من البيت اقل
من الخلاء بين المدينتين وما يقبل الزيادة والنقصان

يستحيل

يستحيل ان يكون لا شيئا محضا فلم يكن الخلاء لا شيئا
ولا سبيل الى الثاني لانه لو وجد البعد مجردا عن الهيولى لكان
بذاته غنيا عن المحل والا لكان بذاته محتاجا الى المحل
فلم يوجد الا مقارنا للمحل لان ما بالذات لا يزول
بالعرض واذا كان بذاته غنيا عن المحل استحال اقترانه
به فلم يوجد مقارنا للمحل هذا خلف وهو مبني على كون
المقارنة في وبال الجسمية والمهية للتجرد وهو
ممنوع فصل في الحيز كل جسم فله حيز طبيعي
كل جسم فله حيز طبيعي لان الجسم اذا خلي وطبعه ولم
يعرض له من خارج مانع غريب لم يكن له بد من حيز
فذلك الحيز اما ان يستحقه الجسم لذاته او لقاسر
لا سبيل الى الثاني لانا فرضنا عدم القواسر فاذن
انما يستحقه الجسم لطبعه فكان حيزا طبيعيا له ولا نعني
بالحيز الطبيعي الا الحيز الذي يستحقه الجسم لذاته وهو
المطلوب فان قلت الحيز والمكان مترادفان عند الحكماء
فقوله كل جسم فله حيز طبيعي مناف لتسليم الامكان للمجرد
قلت لعله لم يرد بالحيز المكان بل النزاع المتوهم

المشغول بالشيء الذي لو لم يشغله لكان خلاء او ما له
الوضع لذاته وبما حصل فيه بسببه ولا يجوز ان يكون
الجسم حيزان طبيعيان والا فلا يخلو اما ان
يكون حاصلا فيهما او في احدهما او لا يكون
حاصلا في شيء منهما والكل محال اما الاول فظاهر
لانا نعلم ببديهة العقل ان الجسم الواحد في الحالة
الواحدة لا يكون حاصلا في مكانين واما
الثاني فلانه اذا حصل في احدهما فاما ان
يطلب الثاني او لا يطلب فان طلب الثاني يلزم
ان لا يكون الحيز الذي حصل فيه طبيعيا لان
طلب الثاني انما يكون بترك الاول لا محالة والمتروك
بالطبع لا يكون طبيعيا وقد فرضناه طبيعيا
هف وان لم يكن طالبا للثاني يلزم ان لا يكون
الحيز الثاني طبيعيا وقد فرضناه طبيعيا هف
واما الثالث فلان عدم حصوله في شيء منهما
انما يكون بقاسر فاذا ارتفع ذلك القاسر فاما
ان يتوجه الى كل منهما وهو محال بالبديهة او الى

احدهما فيكون الاخر متروكا بالطبع فلم يكن طبيعيا هف
فصل في الشكل كل جسم فله شكل طبيعي لان
كل جسم متناه فكل متناه فهو مشكل وكل مشكل فله
شكل طبيعي فكل جسم فله شكل طبيعي اما ان كل جسم فهو
متناه فلما مر واما ان كل متناه فهو مشكل فلانه
يحيط به حد واحد او حدود فيكون مشكلا وانما
قلنا ان كل مشكل فله شكل طبيعي لانا لو فرضنا
ارتفاع القواسر لكان على شكل وذلك الشكل اما
ان يكون لطبعه او لقاسر لا سبيل الى الثاني لانا قد
فرضنا عدم القواسر فاذن هو عن طبعه وهو المطلوب
كل ما في هذا الفصل ظاهر غني عن الشرح فصل في الحركة
والسكون الموجود اما ان يكون بالقوة
من جميع الوجوه او بالفعل من جميع الوجوه او
بالفعل من بعض الوجوه وبالقوة من بعض الوجوه
والاول محال والا لكان وجوده بالقوة فيكون
معدوما هف والثالث اما ان يكون خروجه مما
بالقوة الى الفعل دفعة او على سبيل التدريج و

الاول الكون والثاني الحركة فالحركة هي الخروج من القوة
الى الفعل على سبيل التدريج فان قلت التدريج لا
لايمكن معرفته الا بالزمان الذي لايمكن معرفته
الا بالحركة فهو تعريف دوري قلت تصور التدريج
بديهي فلا دور واما السكون فهو عدم الحركة عما
من شانه ان يتحرك فالتقابل بينه وبينها تقابل
العدم والملكة وقولنا عما من شانه ان يتحرك
يخرج المفارقات اذ ليس من شانها الحركة فلم تكن
متحركة ولا ساكنة وكل متحرك فله محرك لا محالة و
المحرك غير الجسمية اذ لو حرك الجسم بما هو جسم لكان
كل جسم متحركا لاشتراك الاجسام في الجسمية والتالي
كاذب لسكون بعض الاجسام كالارض فالمقدم
مثله ثم الحركة على اربعة اقسام حركة في الكم وهي
انتقال الجسم من كم الى كم على التدريج كالنمو و
الذبول والنمو هو ان يزداد مقدار الجسم بسبب
انضمام جسم آخر به على وجه تكون الزيادة متداخلة
في الجسم الاصلي موافقة اجزائه الى جميع الاقطار

على نسبة طبيعية كالنمو في سن الحداثة والذبول
هو ان ينقص الجسم من كميته الى كمية على التدريج كانتقال
الجسم المائي من البرودة الى الحرارة على التدريج و
انتقاله من الحرارة الى البرودة كذلك مع بقاء
صورته النوعية وتسمى هذه الحركة استحالة وحركة
في الاين وهي انتقال الجسم من مكان الى مكان
آخر على سبيل التدريج وتسمى هذه نقلة وحركة
في الوضع وهي انتقال الجسم من هيئة وضعية
الى اخرى على سبيل التدريج كما اذا كان
للجسم حركة على الاستدارة فان الجسم بها يختلف
نسبة كل واحد من اجزائه الى الامور الخارجة
عنه على سبيل التدريج وكيفية هذه الحركة انه
فانه يتحرك حركة لا ينتقل من مكان الى مكان آخر
مع ان اجزائه تباين مكان اجزاء مكانه و
يلازم كله مكانه فقد اختلف نسبة اجزائه الى
اجزاء مكانه على التدريج وهذه النسبة هي
الوضع فالتغير فيها يكون حركة بالوضع وتنوّل

بسبب انفصال بعض الاجزاء عنه
على التناسب وحركة في الكيفية
وهي انتقال الجسم من

ايضا الحركة اما ذاتية وهي التي تعرض للشيء بغير
واسطة عروضها لغيره واما عرضية وهي التي
تعرض للشيء بواسطة عروضها لغيره كحركة الجالس
في السفينة وحركة الصورة والاعراض بحركة
الجسم والذاتية اما طبيعية او قسرية او ارادية
لان القوة المحركة اما ان تكون مستفادة من خارج
اولا تكون فان لم تكن مستفادة من خارج فاما
ان تكون لها شعور اولا تكون فان كان لها شعور
فهي المحركة الارادية كحركة الحيوان من جانب الى
آخر وان لم يكن لها شعور فهي الطبيعية كحركة
الحجر الى السفل وان كانت مستفادة من
خارج فهي الحركة القسرية كحركة السهم الى فوق

فصل في الزمان

اذا فرضنا حركة واقعة في مسافة على مقدار
من السرعة وابتدأت معها حركة اخرى ابطأ
منها واتفقتا في الاخذ والترك وجدت
البطيئة قاطعة اقل من السريعة والسريعة

قاطعة اكثر من البطيئة واذا كان كذلك كان بين اخذ
السريع وتركه امكان متسع لقطع مسافة معينة
بسرعة معينة ولقطع مسافة اقل منها ببطوء
معين وهذا الامكان قابل للزيادة والنقصان
فانا اذا فرضنا حركة اخرى توافق الاولى في
السرعة والبطوء الوقوف دون الابتداء او
في السرعة والابتداء دون الوقوف كان الامكان
الذي وقع فيه ثانية الحركتان اقل من الامكان
الذي وقع فيه الحركة الاولى وهذا الامكان غير
ثابت اذ لا يوجد اجزائه متقابل على سبيل
الانقضاء والتجدد ويحتمل التقدير لما عرفت ان
ان الامكان الذي وقع فيه الحركتان الاوليان اطول
من الامكان الذي وقع الحركتان الاخريان فهنا
امكان متقدر غير ثابت وهو المعني من الزمان ولقائل
ان يقول ان اراد بالامكان ههنا الامكان الحقيقي
فهو باطل لان ذلك لا يتقدر ولا يكون له جزء وان
اراد به امر اتفق فيه الحركة فذلك امر موهوم

بحصل في الوهم من تراخي اجزاء الحركة واما ان
يكون في الخارج اجزاء انها على الحركة يمتنع فيه الحركة قابلا
للزيادة والنقصان لذلك ثم والزمان مقدار الحركة
لانه لقبوله الزيادة والنقصان كم وليس منفصلا والا
لتركب من الوحدات التي هي المتشابهة المنقسمة وهو مبطل
للحركة المطابقة لتلك فيه التي يمتنع عليها الحركة فيلزم
تركب المسافة من اجزاء لا تتجزى وقد ابطلناه بل
متصل وليس المراد انه يكون مقدارا لهيئة قارة او
لهيئة غير قارة لا سبيل الى الاول لان الزمان
غير قار والا لكان الحادث الموجود يوم الطوفان
موجودا مع الحوادث الموجودة في الحال وذلك
بين البطلان وما لا يكون قارا امتنع مقدارا لهيئة قارة لا يكون
والا لزم تحقق الشيء بدون مقداره فهو مقدار الهيئة
غير قارة وكل هيئة غير قارة فهي حركة فان الحركة
من الهيئة التي يمتنع ثباتها لذاتها فالزمان مقدار
الحركة ونقول ايضا ان الزمان لا بداية له ولا نهاية له
لانه لو كان له بداية لكان عدمه قبل وجوده قبلية

لا توجد مع البعدية وكل قبلية لا توجد مع البعدية فهي زمانية
فيكون قبل الزمان زمان وهو محال ولقائل ان يقول لا نسلم
انه اذا كانت القبلية التي لا توجد مع البعدية زمانية
يلزم ان يكون للزمان زمان وانما يكون كذلك لو لم
تكن القبلية زمانا او عدمه واما اذا كان فلا والا يلزم
من قبلية الامس ان يكون للزمان زمان اذ هي ايضا لا تجامع
البعدية ولو كان له نهاية لكان عدمه بعد وجوده
بعدية لا توجد مع القبلية فتكون زمانية فيكون بعد عدم الزمان
زمان هف وفيه المنع المذكور الفن الثالث في
الفلكيات وفيه فصول الاول اعلم ان الجهة مقصد
المتحرك بالحصول فيها ومتعلق الاشارة ولما كان
ابعاد الجسم ثلثة لا غير وكان لكل امتداد طرفان كانت
الجهات بهذا الاعتبار ستا اثنتان منها طرفا الامتداد
الطولي ويسميهما الانسان باعتبار طول قامته
حين هو قائم بالفوق والتحت والفوق منهما ما يلي
راسه بحسب الطبع والتحت ما يقابله واثنتان طرفا
الامتداد العرضي ويسميهما باعتبار عرض قامته

باليمين والشمال واليمين ما يلي اقوى جانبيه بحسب الاغلب
والشمال ما يقابله واثنتان طرفا الامتداد العمقي
ونسميهما باعتبار الانسان قامته بالقدام والخلف
والقدام ما يلي وجهه والخلف ما يقابله وهذه
الجهات الست منقسمة الى ما لا يتبدل بالفرض وهو الفوق
والسفل والى ما يتبدل وهو الاربع الباقية وذلك
لان المتوجه الى المشرق مثلا يكون المشرق قدامه
والمغرب خلفه والجنوب يمينه والشمال شماله
ثم اذا توجه الى المغرب يتبدل الجميع فصار ما كان
قدامه خلفه وما كان يمينه شماله وبالعكس وليس
الفوق والسفل كذلك فان القائم لو صار منكوسا
لا يصير ما يلي راسه فوقا وما يلي رجله تحتا بل
صار راسه في تحت ورجله في فوق والفوق والتحت
بحالهما فاذن هناك جهتان لا تتبدلان احدهما
فوق والاخرى سفل وكل واحد منهما موجودة
ذات وضع غير منقسمة في امتداد ماخذ الحركة
ومتى كان كذلك كان الفلك حينا مستديرا وانما

قلنا

قلنا انها موجودة وذات وضع لو لم تكن كذلك لما امكنت
الاشارة اليها ولما امكن اتجاه المتحرك اليها فان
قلت لا نم انها لو لم تكن موجودة لما امكن اتجاه المتحرك
اليها فان المتحرك في الكيف يتحرك الى ما ليس بموجود
قلت اتجاه المتحرك الى الشيء بالحصول فيه من غير ان
يكون ذلك الشيء موجودا بديهي البطلان والمراد بهذا
وانما قلنا انها غير منقسمة في امتداد ماخذ الحركة لانها
لو انقسمت ووصل المتحرك الى اقرب الجزئين وتحرك
فاما ان يتحرك عن المقصد او الى المقصد فان تحرك الى
المقصد لم يكن اقرب الجزئين منتهى الجهة وان تحرك عن المقصد
لم يكن الابعد الجزئين من الجهة والتقدير بخلافهما فان
قلت لا نم انحصار الحركة فيهما وانما ينحصر ان لو
لم يكن المقصد منقسما في امتداد ماخذ الحركة واما اذا
كان منقسما فقد يكون قسم آخر وهي الحركة في المقصد
قلت لا يجوز ان تكون الحركة في المقصد سواء كان منقسما
في امتداد ماخذ الحركة او لم يكن والا لكان مقصد الحركة
من المسافة تقطع بالحركة وهو محال لان المقصد نهاية
المسافة التي تقطع بالحركة واذا ثبت ان الجهة موجودة

ذات وضع غير منقسمة في امتداد ما خذ الحركة والاشارة
اليها فالجهتان المتعينتان بالطبع لا يكون تعين
وضعهما في خلاء لاستحالة الخلاء ولا في ملاء متشابه
والا لما كانتا مختلفتين بالطبع فلا يكون احديهما مطلوبة
والاخرى متروكة لعدم الاولوية بل بعض الحدود المفروضة
فيه بان جهة من سايرها معه فاذن تحددهما في اطراف
ونهايات خارجة عن الملاء المتشابه ومتى كان كذلك
كان محددهما جسم اي لان تحددهما اما ان يكون
بجسم واحد او اكثر فان كان بجسم واحد وجب
ان يكون كريا لان الجسم الذي ليس بكري لا يتحدد به جهة
السفل لانها غاية البعد والا لتبدلت بالنسبة الى ما هو
ابعد منه لكن جهة السفل غير متبدلة فاذن ليس غاية
البعد ولا يتحدد بالجسم الذي هو غير كري غاية البعد لسن
لان البعد عنه ليس بمحدود فلا يتحدد به جهة
السفل وان كان باجسام وجب ان يحيط
بعضها ببعض والا لكانت كل منها حاصلا في
جانب من الاخر فلم يتعين بها غاية البعد لان غاية
البعد عن بعضها لم يكن غاية عن المجموع لكونها غاية القرب

من البعض الآخر فلم يتعين بالمجموع غاية البعد فلم يكن بالمجموع
محدد فيجب ان يكون بعضها محيطا بالآخر فيحصل
المحيط فان قلت لا نم حصول المحيط فان المحيط لا يجب
ان يكون كريا فان ذوات الاضلاع ايضا قد يحيط بعضها
ببعض قلت انا ادعينا ولا ان المحدد يجب كونه كريا
والا لم يتحدد به الا جهة القرب والمحدد يجب ان
يحدد جهتين متقابلتين اولا فهو اما ان يكون جسما
واحدا او جسمين احاط احدهما بالآخر او لم يحط
والثالث باطل فتعين احد الاولين وايا ما كان
يحصل المحيط فصل في ان الفلك بسيط ا
الفلك بسيط بمعنى انه لم يتركب من اجسام مختلفة الطبايع شم
لانه لا يقبل الحركة المستقيمة ومتى كان كذلك
كان بسيطا بالمعنى المذكور اما الاول فلان كل
ما يقبل الحركة المستقيمة فانه يتحرك الى جهة وتارك
لاخرى وكل ما هذا شانه فالجهات متحددة قبله
لا به ضرورة والفلك ليس كذلك بل يتحدد به
الجهات معه فلا يكون قابلا للحركة المستقيمة واما
الثاني فلانه لو كان مركبا من بسائط مختلفة الطبايع

فلانه اما ان يكون كل واحد من البسائط على شكل طبيعي
او قسري لا سبيل الى الاول والا لكان كل
واحد منها كريا لان الشكل الطبيعي للبسيط هو
هو الكرة ولو كان كل واحد منها كرة لاستحالة
ان يحصل من مجموعها سطح متصل الاجزاء لكن الفلك
سطح كري متصل الاجزاء على ما مر
فان قلت الشكل هو الكري لا الكرة فانها شكل
قلت تقديره ان الشكل الطبيعي للبسيط هو شكل
الكرة فحذف المضاف واقام المضاف اليه مقامه
ولئن قلت لم لا يجوز ان يكون الفرج التي بين تلك
الكرات المتلاقية مملوة بجسم آخر فيحصل السطح
المتصل قلت ذلك الجسم ان لم يكن كريا كان
ذا امتداد لاطرافه فهو ذو جهتين فيستدعي
محددا كريا فوق المحدد فلم يكن المحدد محددا هف
وان كان كريا عاد الكلام المذكور ولا سبيل الى الثاني
لانه لو لم يكن كل واحد منها كريا فيكون طالبا
للشكل الطبيعي فامكن عوده اليه عند فرض
زوال القاسر وتغير الشكل لا بد من حركة مكانية

من جهة الى جهة فيكون قابلا للحركة المستقيمة هف فان قلت
اللازم كون البسائط قابلة للحركة المستقيمة وجاز ان يكون
الاجزاء قابلة للحركة المستقيمة وجاز ان يكون الكل دون المستقيمة
المجموع من حيث هو مجموع قلت اسلم ذلك لكن اذا
كان اجزاؤه قابلة للحركة المستقيمة كانت جهات حركاتها
متقدمة عليها وهي متقدمة عليه لتقدم الجزء على الكل
فيلزم ان يكون الجهات متقدمة عليها وهي متقدمة
عليه لتقدم الجزء على الكل فيلزم ان يكون الجهات
متقدمة عليه فلم يكن محددا لها هف   فصل
ان الفلك قابل للحركة المستديرة اه   الفلك
قابل للحركة المستديرة لان كل جزء من اجزائه المفروضة
فيه لا يختص بما يقتضي حصول وضع معين ومحاذاة
معينة والا لكان تخصيصا بلا مخصص لتساوي
الاجزاء في الطبيعة لما مر من بساطته وامتناع
تركبه من اجزاء مختلفة الطبائع واذا لم يختص فكل
فكل جزء يمكن ان يزول عن وضعه وذلك انما يكون
بالحركة المستديرة فكان قابلا للحركة المستديرة

وهو المطلوب قلت لانم اختصاص كل جزء لوضع
معين عندك به الاجزاء الحصص بلا مخصص
وانما يكون كذلك لو كان ذلك بالطبع لم لا يجوز
ان يكون بالقسر والقول بانه لا قسر هناك ثم قلت
اذا فرض زوال القاسر فلا يجب لاشيء من اجزائه
المفروضة وضع والا لزم اختلافها في الطبايع
فبكل جزء يمكن ان يزول وضعه ويلزم المط و
سؤال ايضا يجب ان يكون في الفلك مبدا
ميل مستدير يحرك الفلك بذلك المستدير على
الاستداره والا لما كان قابلا للحركة والتالي
باطل لما تقدم انفا فالمقدم مثله بيان الشرطية
انه لو لم يكن في طبيعته مبدا ميل مستدير لما قبل
الميل من خارج فلا يكون فيه اصلا والا لكان من
داخل او خارج وليس من هذا او لا من ذاك ح
فلا يمتنع ان يتحرك لانتفاء الميل الذي هو علة الحركة
بوجه وانما قلنا انه لو لم يكن في طبيعته مبدا ميل
مستدير لما قبل الميل من خارج لانه لو قبل من خارج

ميلا يتحرك المتحرك مسافة في زمان لامتناع وقوع
الحركة في الآن ويكون ذلك الزمان اقصر من زمان
حركة جسم ذي ميل معاوق يتحرك بمثل تلك القوة في
تلك المسافة والا لكان الشيء مع العائق الطبيعي كهو لا
معه وذلك الزمان الاقصر الذي هو زمان عديم
المعاوق له نسبة لا محالة الى الزمان الاطول الذي هو
زمان ذي المعاوق ولنفرض انه نصفه كما يكون زمان
عديم المعاوق ساعة وزمان ذي المعاوق ساعتين
واذا فرضنا ذا ميل آخر مثلا اضعف من الميل
الاول بحيث يكون نسبة الميل الاول مثل نسبة
الزمان الاقصر الذي لعديم المعاوق الى الزمان
الاطول الذي لذي المعاوق الاول فيتحرك
ذلك الجسم ذو المعاوق الضعيف بمثل تلك القوة
في مثل زمان عديم المعاوق وهو ساعة بحسب
الفرض المذكور مثل مسافته لان الحركة يزداد سرعتها
بقدر انتقاص المعاوق لانه لو انتقص شيء من المعاوق
الذي في الجسم ولا يزداد السرعة لم يكن العائق

انتفاء الحركة فلا يكون العائق عايقاً هف فظهر ان
الجسم القليل المعاوق والجسم الذي لا معاوق فيه
في مسافة واحدة متساويان في السرعة وهو محال لامتناع ان
يكون الحركة مع العائق كهي لا معه فهذا الحكم انما لزم
اما من فرض تحرك الجسم الذي لا ميل فيه واما من فرض
الميل الذي نسبته الى الميل الاول كنسبة زمان عديم
الميل الى ذي الميل الاول لكن فرض الميل الاول
على النسبة المذكورة ممكن فان ميل نصف الجسم نصف
ميل كله وكان الاجسام لا تنتهي في الانقسام الى ما لا
يقبل القسمة ولا في الازدياد الى ما لا يحتمل الزيادة عليه
اللهم الا ان يكون ذلك لمانع خارج عن الطبيعة الجسمية
فكذلك الميل في تنقصه وازدياده وهذا الحكم انما
لزم من فرض تحرك الجسم الذي لا ميل فيه اصلا لا
بالقوة ولا بالفعل فيكون محالا لامتناع ان
يكون الممكن مستلزما للمستحيل فان قلت تساوي
زماني عديم الميل وذي الميل الضعيف انما يلزم
لو كان اتحاق الحركة الزمان بسبب ان المتحرك

من الميل

الميل وذلك ثم فان الحركة بنفسها تستحق قدرا من الزمان
وهو محفوظ في الاحوال كلها وقدرا آخر بسبب الميل
المعاوق والذي يزيد وينقص هو الذي يستحق بسبب
الميل المعاوق ولو كان الكل بسبب المعاوق لامكن
منع وقوع عديم الميل في الزمان فعلى الفرض المذكور
يكون زمان حركة ذي الميل الضعيف ساعة ونصف
ساعة فلا يكون الحركة مع العائق كهي لا معه وايضا
الميل اذا ضعف جدا لم يكن له تاثير البتة وكان
وجوده كعدمه وايضا لم لا يجوز ان يكون لزوم المحال
المجموع من حيث هو مجموع وايضا الحجة بعد تسليم ما فيها
انما يدل على وجود العائق عن الحركة القسرية فلم
قلتم انه الميل قلت الجواب عن الاول ان الحركة من
حيث هي حركة وان كانت مستدعية للزمان الا انه
لا يتعين ذلك الزمان الا بالمخصص فان الحركة المطلقة
تستدعي زمانا مطلقا والحركة المعينة تستدعي زمانا معينا
فالمخصص للحركة هو المخصص للزمان ولكن فرضنا التساوي
فيما عدا الميل فلم يبق مخصص للزمان الا الميل وفي هذا

الجواب بحث ان اردت تطلبه في شرح حكمة العين
وعن الثاني بان المنع عن الثاني بسبب الصغر وقد اشترطت
في الفرض المذكور عدم الموانع الخارجة وفيه نظر
وعن الثالث ان لزوم الخ اذا كان من المجموع كان
المجموع محالا لاستحالته لكن باستحالة احد جزئيه كان فرض
تساوي النسبتين ممكنا كان الخ فرض تحرك الجسم
الذي لا ميل فيه وفيه نظر وعن الرابع ان التقدير
فرض التساوي فتباعد الميل فلم يبق في الزمان
الا بسبب الميل وسؤال الفرق ان الفلك ليس في طبعه
مبدا ميل مستقيم والا لكانت الطبيعة الواحدة
مقتضية لشيئين متنافيين اذ قد بينا ان في طبعه
ميلا مستديرا وهو محال فان تلك الحالة ممنوعة
لجواز اقتضائها ميلين متنافيين بحسب شرطين
مختلفين كاقتضائها الحركة في الجسم العنصري بشرط
ان لا يكون في المكان الطبيعي والسكون فيه بشرط
ان يكون فيه فلتكن الطبيعة الواحدة لم تقتض لذاتها
لا الحركة ولا السكون بل الذي اقتضته هو الحصول في

التساوية

الحز

الطبيعي في حالتي الحركة والسكون مطلوب الطبيعة
ذلك الامر الواحد بخلاف ما نحن فيه فان الحركة
المستديرة فيها انصراف عن توجه بالحس الى شيء
واحد بعينه وهو اية نقطة فرضت على الخط
المستدير الذي يتحرك الجسم بالحركة المستديرة عليه
والحركة المستقيمة ليس فيها الا التوجه الى شيء واحد بعينه
وهو نهاية الخط المستقيم فلو اقتضت الطبيعة الواحدة
ميلا مستديرا وميلا مستقيما معا لزم اقتضاؤها
الانصراف بالحركة المستديرة عن الشيء المطلوب بالحركة
المستقيمة وللقائل ان يقول فيه نظر اما اولا فلانه
كلام على السند وهو غير مسموع عند اهل النظر
واما ثانيا فلان الحركة والسكون امران ممكنان
فلا بد ان يستندا الى شيء فاذا لم يستندا الى الطبيعة
لزم كونهما قسريين وهو خلاف المقدر واذا
استندا الى الطبيعة عاد السؤال واما ثالثا
فلانا لا نسلم انها لو اقتضت الميل المستدير و
المستقيم معا لكان قد اقتضت توجهها الى شيء

وانصرافا عنه لجواز ان لا يخرج الجسم بالحركة المستديرة
عن المكان الطبيعي المخرج بالحركة المستقيمة ومثال ذلك
ان يتحرك الجسم المستدير بحركة مستقيمة فاذا اوى في
مكانه الطبيعي يتحرك فيه بالاستداره لكن لا يخرج
بالمستديرة عن المكان الطبيعي بل يتحرك فيه بالاستداره
كما ذكرته   فصل في ان الفلك لا يقبل الكون
والفساد والخرق والالتيام   الفلك لا يقبل
الكون والفساد اي لا يخلع مادته صورة ويلبس صورة
اخرى وكذا لا يقبل الخرق والالتيام اما الاول
فلان الفلك محدد للجهات اذ الكلام فيه ولا
شيء من محدد الجهات يقبل الكون والفساد اما
الصغرى فظاهر مما مر بيانها واما الكبرى فلان الصورة
الكائنة اما ان تحصل في حيز طبيعي او حيز غريب فان
حصلت في حيز غريب انبعث ميلا مستقيما الى حيزها
الطبيعي وان حصلت في حيز طبيعي فالصورة الفاسدة
كانت قبل الفساد حاصلة في حيز غريب فكانت
تقتضي ميلا مستقيما الى حيزها الطبيعي فالجهات

متحدده

متحدده قبله على التقديرين معا فان قلت لا نم
ان الصورة الكائنة ان كانت في الحيز الطبيعي كانت
الفاسدة قبل الفساد في الحيز الغريب قلت لان الحيز
الواحد لا يسعه صورتان مختلفتان بالنوع وفيه نظر
لان البرهان غير مشتمل على ذلك وقوله وكلما هذا شانه
اي له حيز طبيعي فهو قابل للحركة المستقيمة فيه نظر لان المحدد
له حيز طبيعي فان قلت اراد بالحيز ههنا المكان قلت
فلم لا يجوز ان يخلع مادته صورة ويلبس صورة اخرى
لا في حيز واما الثاني وهو انه لا يقبل الخرق والالتيام فلان
الخرق والالتيام انما يحصل بالحركة المستقيمة وهي مستحيلة
على المحدد   فصل في ان الفلك يتحرك بالاستداره
دائما   الفلك يتحرك على الاستداره دائما
لان الحركة الحافظة للزمان اما ان يكون مستقيمة او مستديرة
لا جائز ان يكون مستقيمة لانها اما ان يذهب الى غير النهاية
او لا بل يرجع لا سبيل الى الاول والا لزم وجود بعد
غير متناهيه وهو محال ولقائل ان يقول ما ذكرتم
من الدليل لا يدل على امتناع وجود بعد غير متناهيه

فانه لا يمكن ان يجري في بعد واحد لانقطاع انواع احد
السابقين عن الآخر ح ولا سبيل الى الثاني لانها لو وجبت
لكانت تنتهي الى طرف لا محالة فانقطعت هناك لان
بين كل حركتين مختلفتين سكونا لان الميل الموصل الى
ذلك الطرف موجود حال الوصول لان الميل علة
للوصول الى هناك ويجب وجود العلة عند وجود
المعلول ومهما كان الموصل موجودا حال الوصول
لم يكن الميل المقتضي للاوصول موجودا في تلك الحال لاستحالة
اجتماع الميلين المختلفين في حالة واحدة. فالحاصل ان
ميل الوصول غير الحال الذي فيه ميل اللاوصول وكل واحد
من الميلين آني لان كل واحد من الوصول واللاوصول
آني فانه لو كان الوصول زمانيا لانقسم حال الوصول
بانقسام ذلك الزمان فينقسم الطرف بانقسام حال
الوصول فبعد وصول الجسم الى احد طرفيه لم يكن واصلا
واذا كان الوصول آنيا كان اللاوصول ايضا كذلك
فان رفع الشيء الآني آني لا محالة واذا كان كل واحد منهما
آنيا وجب ان يكون الآنين زمانا لا يتحرك فيه الجسم والا

بين م

لزم

لزم تعاقب الآنين فيكون الزمان مركبا من اجزاء
لعدم انقسام الآن اصلا ويلزم منه تركب المسافة من
اجزاء لا تتجزى لانطباق الزمان على الحركة المنطبقة
على المسافة حق نعم ان الحركة الحافظة للزمان ليست مستقيمة
فتكون مستديرة وبهذه الحركة المستديرة مع انها غير
منقطعة والا لزم انقطاع الزمان يجب ان يكون اسرع
الحركات لان بها يقدر جميع الحركات ولا شيء من غير
الاسرع كذلك فالحركة الحافظة للزمان هي الحركة اليومية
التي هي حركة الفلك الاعظم فاذن الحركة الفلك متحرك
على الاستدارة دائما وهو المطلوب فان قلت ان اردت
يكون الجسم عند وصوله الى احد طرفيه غير واصل انه
لا يكون واصلا الى الحد بتمامه فهو مسلم لكن لم قلتم انه
ليس كذلك وايضا لم قلتم ان الجسم في ذلك الزمان
المحفوف بالآنين غير متحرك قلت الاول متوجه لكنه غير
قادح في المقصود فان قلت كون الوصول الى الطرف
آنيا اولى ذكر الدليل عليه استطرادا واما الثاني
فجوابه ان الجسم لو كان متحركا في ذلك الزمان لكان

الى احد طرفيه فهو مسلم وان
اردت انه لا يكون واصلا الخ

لا الى الوطن ولا عنه وذلك نحو هذا الحجر
المرمية الى فوق عند نزول الجبل شيء حركتها الى السكون
ايضا لان السكون آني وحركة الجبل زمانية وليس بينهما
حائل هذا جواب عن سؤال مقدر وتقرير السؤال
ان يقال لو وجب السكون بين الحركة الصاعدة و
الهابطة للزم توقف الجبل النازل على قدر ملاقاة
الحجر المرمية الى فوق لانه حينئذ مما نفع النزول
وهو مستبعد جدا وتقرير الجواب انه لا مانع منهما
لان سكون الحجر آني وحركة الجبل زمانية والآني
لا يكون مانعا للزمانية فان المانع انما يكون في زمان
وفيه نظر لانه تبين ان السكون لا يكون آنيا كالحركة
التي هو عدمها على ان السكون لو كان آنيا يلزم
تتالي الآنات لكون السكون محفوفا بالوصول
واللاوصول الآنيين فصل في ان الفلك
متحرك بالارادة لان حركته لو كانت لم يكن ارادية
لكانت اما طبيعية او قسرية لا جائز ان يكون طبيعية
لان الحركة الطبيعية هرب عن حالة منافرة وطلب

لحالة

الحالة ملايمة وذلك في الحركة المستديرة الفلك متحرك
بالارادة لان حركته لو لم يكن ارادية لكانت اما طبيعية او
قسرية لا جائز ان يكون طبيعية والدليل المشهور على ذلك
هو انه لو كانت الحركة المستديرة طبيعية يلزم ان يكون كل وضع
مطلوبا ومهروبا بالطبع وانه محال عليه الجسم الذي
يتحرك بالحركة المستقيمة الطبيعية يقصد كل جزء من المسافة ثم
يهرب عنه الى آخر واذا جاز ذلك في المستقيمة فلم لا
يجوز مثل ذلك في المستديرة والمصنف قرر الدليل على وجه
لا يتوجه عليه ذلك بان قال الحركة الطبيعية هرب عن
حالة منافرة وطلب لحالة ملايمة وذلك في الحركة المستديرة
محال لانه لا يمكن ان يكون هربا عن حالة منافرة لان كل نقطة
يتحرك عنها الجسم بالحركة المستديرة فحركته عنها هو بعينه حركته
اليها والهرب عن الشيء بالطبع يستحيل ان يكون توجها
اليه وهذا بخلاف الحال في المستقيمة فانها وان كان
الجسم الذي يتحرك بها يقصد جزءا من المسافة ثم يهرب عنه
الى آخر فليس يتوجه اليه هو بعينه يتوجه عنه وكذا لا يمكن ان
يكون طالبا لحالة ملايمة لان الطبيعة اذا وصلت الجسم

بالحركة الى جهة الملايمة بكيفية والسدرية ليست كذلك
ولا جايز ان يكون قسرية لان القسر على خلاف الطبع
بحيث لا طبع فلا قسر فان قلت لم لا يجوز ان يكون ارادية
لكانت طبيعية او قسرية لجواز ان يكون عرضية
قلت قد مر ان الفلك فيه مبدا ميل مستدير فهو
يتحرك به فلا يكون حركته عرضية بل ذاتية

فصل في ان القوة المحركة للفلك يجب ان يكون مجردة
عن المادة   القوة المحركة للفلك يجب ان يكون مجردة
عن المادة لانها لو كانت تقوى على افعال غير متناهية
بحسب المدة والعدة ولا شيء من القوى الجسمانية
تقوى على افعال غير متناهية كذلك فلا شيء من
القوة المحركة للفلك بقوة جسمانية اما الصغرى فلما
ان الفلك يتحرك على الاستدارة دايما واما الكبرى
فبيانها يحتاج الى مقدمتين الاولى ان كل
قوة جسمانية فهي قابلة للتجزي لكونها حالة في الجسم
المنقسم والحال في المنقسم منقسم وكل قوة قابلة للتجزي
لكونها حالة في الجسم المنقسم منقسما فان كل جزء منها

تقوى

تقوى على شيء والجملة على مجموع تلك الاشياء والا لكان
الجزء مساويا للكل في الاثر هف فان قلت لم لا ان كل
قوة حالة في الجسم فانها منقسمة بانقسام ذلك الجسم فان
القوى النباتية والحيوانية جسمانية مع انها لا تنقسم
بانقسام محلها لكون تلك المحال اجساما آلية قلت
المراد ان كل قوة جسمانية متشابهة حالة في جسم
بسيط منقسمة بانقسامه فلا انتقاض المقدمة الثانية
ان القوة الطبيعية لجسم ما اذا حركت جسمها
لا يجوز ان يعرض بسبب كبر الجسم وصغره تفاوت
في القبول لان الجسم من حيث هو جسم هو معد ليتحرك
ولا مانع عنه بل ذلك القوة تحله بصغره وكبره اذا
فرضنا مجردين عن تلك القوة كانا متساويين في قبول
التحريك والا لكان الجسم من حيث هو جسم مانعا عن
فان قلت لم لا يجوز ان يعرض بسبب كبر الجسم
وصغره تفاوت في القبول لجواز ان يكون في جسمها
معاوقة كما في البسايط واذا تقرر هذا نقول
القوة الجسمانية لا تقوى على غير المتناهية والا فجزء منها

قلنا المراد ان القوة
... كما مر من حيث هو جسم معاوقة

اما ان يتوقف على حمله مشابهه من مبدا معين او على
حمله غير مشابهه في الافاعيل منها لا سبيل الى الكل والا
فالمجموع يتوقف على امور زايدة على ما يتوقف الجزء عليه
لامتناع الاستواء في المعلول مع الاختلاف في
العلة ولا يمكن ان يمنع كون حركات المجموع ازيد
بناء على كبر الجسم لما مر في المقدمة الثانية انه لا يكون
بسبب الصغر والكبر تفاوت في القبول فيلزم
الزيادة على غير المتناهي المتسق النظام من الجهة
التي هو بها غير متناه ... فعلم ان الجزء يتوقف
على حمله مشابهه والجزء الاخر مثله فالمجموع لا يتوقف
على غير المتناهي لان انضمام المتناهي الى المتناهي
لا يوجب اللاتناهي ولا يمكن ان يمنع الحصر بناء
على ان الجزء قد لا يتوقف على حمله لما مر في المقدمة
الاولى فثبت ان كل ما يتوقف عليه القوة الجسمانية
لهو متناه وانما قال لا يوجب اللاتناهي ولم يقل
يوجب التناهي لان مقصوده سلب لا نهاية المجموع
فانه بعض لا نهايته ولعله انما قيد غير المتناهي بالمتسق

النظام

النظام لان الزيادة على الغير المتناهي انو الممكن الا انتظام
متسقا غير مستحيلة كالشهور والسنين الماضية فانهما
غير متناهيين مع ان الشهور اكثر من السنين وكذا حكم الالوف
المتضاعفة والمئات المتضاعفة الى غير النهاية فان قلت
لم لا يجوز ان يتوقف الجزء على حمله مشابهه والكل من
حيث هو كل على افعال غير مشابهه قوله لان الجزء الاخر
ايضا يكون كذلك فالمجموع لا يتوقف على غير المتناهي فلنا
لانم لجواز ان يتوقف كل واحد من الجزء من على الانفراد
على حمله مشابهه والمجموع من حيث المجموع يتوقف على حمله
غير مشابهه فانه لا يلزم من تناهي مجموعي حركات كل
واحد من النصفين تناهي حركات كل القوة من حيث
كل القوة على الكل من المجموع المذكور قلت القوى الجسمانية
المتشابهة يختلف باختلاف الاجسام وتتناسب بتناسب
محالها المختلفة بالصغر والكبر لما مر انها حالة فيها
متجزئة بتجزيها فنسبة القوة التي في بعض الجسم الى القوة
التي في كله كنسبة ذلك البعض من الجسم الى الكل منه
فلو كان كل القوة غير متناهية مع كون بعض القوة متناهيا

الماء ينقلب حجرا بعد حين وجريا عن منابعها فقلت
لعل ذلك لان الماء كانت منه اجزاء ارضية فتحجرت
اذا انفصل عنها الماء وانعقدت قلت قد نرى
الماء صرفا وينعقد في زمان سريع بحيث نعلم ان ليس فيه
من الاجزاء الارضية مقدار الحجر الذي حصل منه وانه لم الام
يتحجر الاجزاء المائية في ذلك الزمان السريع ولو كانت
الاجزاء من الارض فيه على تلك الكثرة لشوهدت
وليس كذلك والحجر ينحل بالحيل ماء كما يفعله اصحاب
الاكسير والهواء ينقلب ماء كما ترى في قلل الجبال
ان الهواء لشدة البرد يغلظ ويتقاطر دفعة فان
قلت الهواء لو انجمد بها بالشدة البرد لكان يلزم
من ذلك ان يستمر الثلج والمطر الى ان يفنى الفصل
والهواء لان بعد نزول الثلج يصير الهواء ابرد
مما كان قبله ويوم الصحو ابرد من يوم المطر قلت
اذا لم يحصل ذلك مع شدة البرد المحيل للهوائية
فلوجود مانع او فقدان شرط لم نطلع عليه والماء
ينقلب هواء بالحرارة كما نشاهده في تحليل الاجزاء

تحت

بحيله والهواء ينقلب نارا

تحت سلطنة كما نشاهده في كور الحدادين ويكون ذلك
بالحاح النفخ على الكور وسد الطرق التي يدخل فيها
الهواء الجديد والنار ينقلب هواء كما نشاهده
في المصباح لو تتبعنا نارا رويدا ولا حرق ما يقابلها
من بعض الجوانب كما اذا كانت خيمة فاذن انقلب
هواء وهذه الانقلابات دالة على ان للعناصر
هيولى مشتركة تخلع صورة وتلبس اخرى ولولا ذلك
لكان الانقلاب محالا فان صيرورة الهوية هوية
اخرى ظاهرة الامتناع وذلك كصيرورة السواد
بياضا لا الاسود ابيض بان يزول عن الشيء سواد
ويحصل له بياض ويقول ايضا الكيفيات زائدة
على الصور النوعية لانه يستحيل الكيفيات وتتبدل مثل
ما يعرض للماء من ان يتسخن او ان انحلت عليه الجمود
والميعان مع بقاء الصور النوعية ومن المعلوم
ان المتبدل غير المحفوظ في الاحوال فان قلت
النار لا تبقى نارا بعد زوال الحرارة عنها وكذا
الهواء والارض لا تبقى هواء وارضا بعد زوال

الميعان والجمود عنهما فلنا ان حكمت بذلك مطلقا
فهو غير تام وان قيدت الحكم بحال بساطتها فهو تام لكن
استلزام الشي كيفية ما حال البساطة لا يدل على
على استلزامه اياها حال التركيب حتى يصح ذلك
فيما قلنا اذ نحن لم نحكم بذلك حكما كليا شاملا لجميع
في جميع الاحوال والبسائط العنصرية اذا اجتمعت
وفعل بعضها في بعض بقواها المتضادة وكسر كل
واحد سورة كيفية الاخر فيحصل كيفية متوسطة بين
الكيفيات متضادة متشابهة في اجزائه وهي المزاج
وبيانه ان العناصر اذا اجتمعت وتفاعلت فلا
يمكن ان ينفعل كل منهما في الاخر من حيث هو منفعل واحده
عن الاخر فان الفعل والانفعال مختلفان لا يتصور
في حينه واحدة متشابهة والا فان كان
الفعل متقدما على الانفعال صار الغالب مغلوبا
وان كان متاخرا عنه صار المغلوب غالبا
على غالبه وان حصلا معا كان الشي الواحد
ومغلوبا معا عن شي واحد وكلها محال فاذن

يفعل

يفعل كل واحد منهما بصورته وينفعل في كيفيته
وهذا الحركة الجزئي الى الاشكل فان المحرك مادته والمحرك
صورته النوعية وعند ذلك تستحيل العناصر في
الكيفيات المتضادة المنبعثة عن تلك الصور حتى تحصل
كيفية متوسطة متشابهة في جميع الاجزاء فتلك الكيفية
المتوسطة هي المزاج وذلك الاصطلاح هو الامتزاج
واذا لم تنته الفاعلة الى حد التشابه في جميع
الاجزاء تسمى تركيبا لا امتزاجا والمراد من كونها
متوسطة هو ان تكون تلك الكيفية تستحر بالقياس
الى البارد وتستبرد بالقياس الى الحار وكذا في
الرطوبة واليبوسة وبهذا القيد يخرج الالوان
والطعوم والروائح عن الحد اذ ليس منها ما يسخن
بالقياس الى البارد ولا يبرد بالقياس الى الحار
والمراد من المتضادة المتخالفة اذ لو حمل
التضاد على الحقيقي الذي يكون بين شيئين بينهما
غاية الخلاف لما كان هذا الحد مساويا للمزاج
الثاني الرابع من اسطقسات ممتزجة قد انكسرت

كيفياتها بحسب المزاج الاول فان قلت ان اراد
بالقوى المتضادة الصور النوعية فهو باطل اذ قد تبين
ان لا تضاد في الجواهر والصور النوعية جواهر وان
اراد بها الكيفيات فذلك ايضا باطل اذ الفعل والانفعال
لا يكون بهذه الكيفيات والا لزم الخرق المذكور قلت
المراد بها الصور وبالتضاد التخالف فلا اشكال
او المراد بها الكيفيات واسناد الفعل والانفعال
اليها لا على سبيل الاستقلال بل بالواسطة فان الصورة
انما تفعل في غير مادتها بتوسط الكيفية فان الماء
الحار اذا امتزج بالماء البارد وانفعلت مادة البارد
من الحار كما ينفعل مادة الحار من البارد وان لم
يكن هناك صورة مسخنة فاذن ظهر ان الفاعل هي
الصورة بتوسط الكيفية وان المنفعل هي المادة
المستحيلة في الكيفية لا الكيفية فان الكيفية نفسها
لا تتحرك ولا تستحيل بل تبطل عن محلها باستحالة منها

فصل في كائنات الجو

هذا الفصل في الكائنات التي تحدث فوق العناصر

من

من مركب وتنقسم الى ما يحدث فوق الارض والى ما يحدث
فيها اما الاول فنقول الشمس اذا اشرقت على المياه و
الاراضي الرطبة تحلل منها اجزاء هوائية ومائية تمازجها
اجزاء صغار مائية لا تتميز عنها في الحس ويسمى
المركب منها بخارا فالبخار اذا تصاعد الى الجو
فان تحللت هذه الاجزاء المائية لشدة سخونة شعاع
الشمس انقلب كله هواء والا فان بلغ الى الطبقة
الباردة لانقطاع اثر شعاع الشمس بالانعكاس
عنها وتسمى الزمهريرية ولم يكن هناك برد قوي تكاثف
ذلك البخار بسبب ذلك القدر من البرد واجتمع و
تقاطر والبخار المجتمع هو السحاب والمتقاطر هو المطر
فان البرد قويا فاما ان يصل البرد الى اجزاء السحاب
قبل اجتماعها او لا يصل فان وصل نزل ثلجا
لان تلك الاجزاء الصغيرة انعقدت ثلجا وانضم
بعضها الى بعض وهبط كالقطن المحلوج وان لم
يصل قبل اجتماعها بل بعده انجمد ونزل فصار
لشدة الحركة مستديرا لانمحاق زواياه بتسخين الحركة

الشديده ويسمى بردا وان لم يبلغ الى الطبقة البارده
لقلة حرارته فان كان كثيرا ينعقد سحابا ماطرا ان
كان فيما دون الطبقة البارده بردا عاقدا فان
الهواء المجاور للماء والارض يستفيد كيفية البرد
منهما ولهذا قدم هذه المقدمه واما اذا لم يكن
هناك برد بهذه المثابه فلا ينعقد بل يحصل
الضباب وان كان قليلا فاذا ضربه البرد
فان لم يجمد فهو الطل وان انجمد فهو الصقيع
وهو الذي يسقط من السماء بالليل شبيها بالثلج
وانما قال السبب الاكثري لان المطر قد يحدث
من غير بخار متصاعد لغلبة البرد على الهواء والشمس
اذا اشرقت على الاراضي اليابسه تحللت منها اجزاء
ناريه يخالطها اجزاء ارضيه لا تتميز عنها في الحس
ويسمى المركب منهما دخانا فالدخان اذا اختلط
بالبخار وتصاعدا معا الى الطبقة البارده
فينعقد البخار سحابا واحتبس الدخان فيه و
طلب الصعود ان بقي على الحراره والنزول

ان

ان ثقل وكيف كان يمزق السحاب تمزيقا عنيفا
فيحدث منه الرعد وان اشتعل لشدة الحركه والمحاكه
يحدث البرق ان كان لطيفا والصاعقة ان
كان غليظا فلا ينطفي في الجو بل ينزل الى اسفل
والسحاب اذا ثقل لاستيلاء البرد عليه اندفع
الى اسفل فيتموج به الهواء فيحدث الريح وربما
كان حدوث الريح من كون الحركه الفلكيه ترد الادخنه
الى الجهات المختلفه عند وصولها الى كرة النار
لعدم انكسار حرها كما ترد بعض اعضاء دائرة السهام
على جهات مختلفه فيتموج به الهواء وقد يكون لانبساط
الهواء بالتخلخل في جهه واندفاعه الى اخرى
وقد يكون لانكسار الدخان الصاعد الى الطبقه
البارده ونزوله وتموج الهواء بسبب ذلك
ومن الرياح ما يكون سموما محرقا لاحتراقه وهو
ان يكون السبب فيه بقيه مادة الشهب ولمروره
على ارض غلبت عليها الحراره مقدمه اذا
وقع الضوء على جسم صقيل انعكس من الصقيل

الى جسم آخر وضعه من الجسم الصقيل كوضع المضيء من
الصقيل بشرط ان لا يكون جهته مخالفة لجهة المضيء
كما في انعكاس الضوء من الشعاع النافذ
في كوة الواقع على صقيل كالماء الى الجدار
المقابل للكوة مقدمة اخرى المرآة اذا كانت
صغيرة لا تؤدي شكل المرئي بل تؤدي ضوءه
ولونه ان كان ملونا ويدل عليه التجربة واذ قد
تمهدت المقدمتان فنقول اذا احدثت في
خلاف جهة الشمس حين كانت قريبة من الافق اجزاء
شفافة صافية وضعها على هيئة الاستدارة
وكان وراءها جسم كثيف كجبل او سحاب مظلم
ونظرنا الى تلك الاجزاء الرشية وصارت
الشمس خلف جهة النظر انعكس شعاع البصر
منها الى الشمس لكونها صقيلة كالمرآة فادت
ضوء الشمس دون الشكل لكونها صغيرة
فيرى قوس قزح وانما احتاج حدوثها الى
ان يكون وراء تلك الاجزاء الرشية جسم

كثيف

كثيف ليصير مرآة كالبلورة فانها اذا سترت
من جانب الآخر بكثيف صارت مرآة واذا لم تستر
لم تصر مرآة واختلاف الوانها بسبب اختلاف
النير ولون الغمام وتركيبها واذا حدثت في الجو
اجزاء رطبة صقيلة صغيرة وضعها كوضع الدائرة
واحاطت بغيم رقيق لطيف لا يحجب ما وراءه
عن الابصار فينعكس منها ضوء البصر اذا وقع
عليها الى القمر فيؤدي ضوء القمر دون شكله
فيؤدي كل واحد من اجزاء تلك الدائرة ضوء
فيرى دائرة مضيئة وهي الهالة هذا واذا بلغ
الدخان الى كرة النار وانقطع اتصاله من
الارض فلا يخلو اما ان يكون لطيفا او غليظا فان
كان لطيفا فاشتعل وينقلب الى النارية و
يلتهب بسرعة حتى يرى كالمنطفئ وهو الشهاب
وان لم يشتعل بل احترق وبقي فيه الاحراق
يرى كانه ذؤابة او ذنب او صورة حيوان
له قرون وان كان غليظا ووصل الى كرة

النار حدث فيه علامات حمر وسود وان لم يسطع
اتصاله عن الارض يحترق وينزل احتراقه الى
الى الارض وهو الحريق واما الكباء وهو ما يحدث
في الارض اما على وجهها او تحتها ففي ذلك
ارتفاع الجبال والتلال وعادة الزلزلة وانفجار
العيون واما ارتفاع الجبل فسببه ان الحجر العظيم
اذا صادف طينا كثير الزجاجا دفعة او
على مرور الايام عقده حجرا عظيما وذلك الطين
بعد تحجره تختلف اجزاؤه في الصلابة والرخاوة
والمياه القوية الجري او الرياح العاصفة تحفر
الرخوة فيبقى الصلبة مرتفعة لكون الرياح
والسيول تعرض في تلك الحفر واما العيون
فسببها ان الابخرة التي تحدث تحت الارض
انقلبت مياها بسبب البرد وكانت كثيرة
بحيث لا يسعها الارض وانشق منها الارض
فان كانت مددا بان يستتبع كل جزء جزءا اخر
حدث منها العيون الجارية والا فالعيون

كذلك

الراكده

الراكده واما الزلزلة فسببها انه اذا تولدت تحت
الارض ريح او بخار او دخان ولا ينفذ في
مجاري الارض اما لغلظ او لكون وجه الارض
متكاثفا عديم المسام او ضيقها جدا اجتمع
وحاول ذلك الخروج ولم يتمكن فتحرك في ذاته
وحرك الارض وربما انشق الارض لقوته وقد
ينفصل منه نار محرقة او صوت هائل

فصل في المعادن

الابخرة والادخنة
الابخرة والادخنة المحتبسة في باطن الجبال و
الارضين اذا لم تكن كثيرة واختلطت على
ضروب من الاختلاطات المختلفة في الكم و
الكيف وبحسب اختلاف الامكنة وفصول السنة
فيتكون منها الاجسام المعدنية فان غلب
البخار على الدخان فان كان غالبا جدا كان
منه جواهر مستطرقة كالياقوت واللؤلؤ و
البلور والزيبق والزرنيخ وان لم يكن بل
يكون امتزاج البخار والدخان امتزاجا اقرب

الى الاعتدال كان منها الاجسام المتطرقة كالرصاص
والاسرب وغيرهما وان غلب الدخان على
البخار تولد الملح والزاج والنوشادر والكبريت
والزيبق يحصل من بخار ممتزج مع دخان كبريتي
امتزاجا محكما لا ينفصل عنه والكبريت من بخار
ممتزج مع دخان دهني امتزاجا ما صح بحيث
فسد دهنيه والذي يدل على غلبة الاجزاء الارضية
الدخانية على النوشادر والملح وما اشبههما
انه قد يتخذ النوشادر من سخام الاتون بالتصعيد
والملح من الكلس والرماد بان يطبخ في الماء و
يصفى ويطبخ حتى ينعقد ملحا ثم من اختلاط
الزيبق والكبريت يتولد الاجساد المتطرقة
الصابرة على النار الذائبة بها وان كان
بالحيلة وهو الذهب والفضة والنحاس و
الحديد والرصاص والاسرب والخارصيني و
يشبه ان يكون اختلاف هذه بسبب ان الزيبق
والكبريت ان كانا صافيين وكان انطباخ

الز

الزيبق بالكبريت انطباخا تاما فان كان الكبريت
احمر وفيه قوة صباغة لطيفة غير محرقة تولد الذهب
وان كان الكبريت ابيض تولد الفضة واما اذا
كانا نقيين وكان في الكبريت قوة صباغة لكن
قبل استكمال النضج وصل اليه برد عاقد تولد
الخارصيني وان كان الزيبق نقيا والكبريت
رديا فان كان في الكبريت قوة احراقية تولد النحاس
وان كان الزيبق غير جيد التخالط بالكبريت تولد
الرصاص وان كان الزيبق والكبريت رديين
فان كان الزيبق مخلخلا متخلخلا ارضيا وكانت
الكبريت مع ردائته محرقا تولد الحديد وان
كانا مع ردائتهما ضعيفي التركيب تولد الاسرب
وهو الرصاص الاسود فان قلت لم قيد البخار
بان لا يكون كثيرا في تولد المعادن قلت لان
الابخرة اذا كانت كثيرة تصاعدت فيكون
منها ما مر في الفصل السابق ولهذا لا يكون
وجودها كثيرا

فصل في النبات

كل مركب من العناصر ذي صورة نوعية فاما ان يكون
صورته مبدا للحس والحركة الارادية اولا و
الاول هو المركب الحيواني والثاني اما ان يكون صورته
مبدا للتغذية والنمو والتوليد او لا والاول
هو المركب النباتي والثاني هو المركب المعدني
فاذن النبات له قوة عديمة الشعور يصدر عنها
حركات مختلفة وهي حركاتها في الاقطار الثلثة
وافعال مختلفة من التغذية والتنمية وتوليد المثل
بالقوى المختلفة فان الواحد لا يصدر عنه افاعيل
مختلفة الا بالقوى والالات المختلفة وتسمى تلك
القوة العديمة الشعور نفسا نباتية فان قلت
قد شوهد ان بعض الاناث من النخيل يتحرك الى
جهة بعض الذكور منها دون بعض في حالة يكون
الريح فيها الى خلاف تلك الجهة وكذا يميل
عروقها الى الصوب الذي فيه الماء من النهر
والكرم في صعودها على الجدار الذي ورائها
وهذا دليل على ان للنخيل من النبات شعورا او ادراكا

ما قلته

ما قلت هذا لا يوجب الجزم بذلك لجواز ان
يكون هذه الافاعيل ايضا طبيعية فان قلت قد
قيل ان للمرجان تغذية وتنمية وتوليدا قلت
لا كلام في جوازه فنقول من الراس كل مركب
ذي صورة اما ان لا يتحقق لنا كون صورته مبدا
للحس والحركة الارادية او يتحقق لنا ذلك والاول
ان لم يتحقق صورته مبدا التغذية والتنمية
والتوليد فهو المركب المعدني وان تحقق لنا
ذلك فهو المركب النباتي والثاني هو المركب
الحيواني وقد عرفت النفس النباتية بانها كمال
اول لجسم طبيعي آلي من جهة ما يتولد ويزيد
ويغتذي فالكمال ما يكمل به الشيء قوله والاول
احتراز عن الكمالات الثانية وهي الكيفيات التابعة
للكمال الاول وقوله لجسم طبيعي آلي احتراز عن
كمالات الجسم الصناعي كالشكلات التي للسرير
وقوله آلي اي كونه ذا آلات يصدر عنه
بتوسطها الافاعيل التي هي التغذي والنمو

والتوليد وهو احتراز عن كمالات البسائط العنصرية
وقوله من جهة ما يتولد ويزيد ويغتذي احتراز عن
النفس الحيوانية والانسانية فانها قوة غاذية
وقوة نامية وقوة مولدة اذ كل فعل يكون
مستندا الى قوة فالقوة الغاذية هي التي تحيل
جسما آخر اي جسم الغذاء الى مشاكلة الجسم
الذي هي فيه وتلصقه به اي بذلك الجسم الذي
هي فيه بدل ما يتحلل عنه ففعل الغاذية هو
الاحالة الى مشابهة المغتذي ومحل ذلك
الفعل هو الغذاء وغايته هو اخلاف بدل ما
يتحلل والقوة النامية هي التي تزيد في الجسم
الذي هي فيه في اقطاره طولا وعرضا و
عمقا الى ان يبلغ كمال النشو على تناسب
طبيعي وانما قال تزيد في اقطار الجسم ليخرج
الزيادات الصناعية فان الصائغ اذا اخذ قدرا
من المادة فان زاده في طوله او عرضه نقص
من عمقه وبالعكس وانما قال الى ان يبلغ كمال

النشو

النشو ليخرج السمن فان النمو والسمن يشتركان في
الازدياد في الاقطار بانصباب مادة الغذاء اليه
ويفترقان بطلب كمال ما يقصده الجسم الطبيعي اذ
لا يقصد بالسمن ان يبلغ الجسم الى غاية النشو وانما
قال على تناسب طبيعي ليخرج الزيادات الخارجة
عن المجرى الطبيعي كالورم ونحوه وهاتان القوتان لاجل
الشخص والقوة المولدة هي التي تاخذ من الجسم الذي
هي فيه جزءا من الغذاء بعد الهضم التام وتجعله مادة
ومبدأ المثل وينبغي ان يعلم انه على قسمين احدهما
ما ذكره المص والثاني المصورة وهي التي تفيد بعد
استحالة الجزء المنفصل للنطفة الصورة والقوة والاعراض
الحاصلة للنوع وهذه القوة المولدة لاجل النوع
والغاذية ~~وتخدمها~~ بجذب الغذاء وتمسكه وتهضمه
وتدفع ثفله فان فعل الغاذية هو تغيير المادة
الغذائية واعدادها لان تستعد لقبول الصورة
العضوية والمادة لا يمكن جعلها بدلا انها ولا
هي ايضا حاصلة عند العضو فلا بد ان يجذبها

وذلك انما يكون بقوة وتلك القوة هي الجاذبة ولما جذبت
الجاذبة المادة الى العضو ولم يمكن تشبيهه بجوهره
احتاج الى ان يغيره ويحيله الى جوهره والاستحالة
حركة وكل حركة في زمان فلابد من زمان فيه تستحيل
الى جوهره ولان الخلط جسم رطب سيال يستحيل
ان يثبت بنفسه فلابد ان يمسكه قاسر على الامساك
وذلك انما يكون بقوة اخرى فتلك هي القوة
الماسكة ولان احالة الغاذية انما يكون لما هو
متقارب الاستعداد بالهضم اولا وذلك انما
يكون بقوة اخرى فتلك القوة هي الهاضمة ولان
الغذاء مركب من جوهرين احدهما صالح لان
يتشبه بالمغتذي وثانيهما غير صالح له فلم يكن بد
من تمايز فضله عن هضم الهاضمة وهذه الفضلة
لو بقيت في العضو اضرت به من وجهين
الاول انه اذا احتبست في العضو تضيق عليه
المكان وتمنع مادة اخرى يحتاج الى اتيانها
الى العضو الثاني انه اذا احتبس في العضو تضغط

العضو

العضو وتشغله بعفن حرارته الغريزية فلابد ان
يدفع ما يبقى في العضو مما لا احتياج اليه وذلك انما
يكون بقوة اخرى فتلك القوة هي الدافعة فاذن
للقوة الغاذية قوة جاذبة وماسكة وهاضمة ودافعة
للثفل والنامية تتوقف عن الفعل اولا وتبقى الغاذية
تفعل الى ان تعجز لوجوب نقصان القوى فعرض الموت
الطبيعي

فصل في الحيوان ٥

النفس الحيوانية كمال اول لجسم طبيعي آلي من جهة
ما يدرك الجزئيات ويتحرك بالارادة فقولنا
كمال اول لجسم طبيعي كالجنس وقولنا من جهة ما يدرك
الجزئيات ويتحرك بالارادة كالفصل المميز لها عن
النفس النباتية فلها قوة مدركة للجزئيات و
قوة محركة والمدركة اما في الظاهر وفي الباطن اما
التي في الظاهر فهي الحواس الخمس التي هي السمع والبصر
والشم والذوق واللمس والسمع قوة مودعة
في العصب المفروش في مقعر الصماخ يدرك
ما يؤدي اليه الهواء المنضغط بين قارع ومقروع

وهو الصوت والحرف والبصر قوة مرتبة في التقاطع
الصليبي من العصبتين الاتيتين الى العينين
على التفصيل المذكور في كتب التشريح من شانها
ادراك الالوان والاضواء والشم قوة مودعة
في زائدتي مقدم الدماغ الشبيهتين بحلمتي
الثدي يدرك بها ما يلاقيها من الروائح والذوق
قوة منبثة في جميع جلد البدن يدرك بها الحرارة
والبرودة والرطوبة واليبوسة والصلابة
واللين والملاسة والخشونة واما التي في الباطن
فهي الحس المشترك والخيال والوهم والحافظة و
المتصرفة لانها اما ان تكون مدركة للصور الجزئية
وهي الحس المشترك او المعاني الجزئية وهي الوهم ولكل
واحد من هاتين القوتين خزانة فخزانة الحس المشترك
الخيال وخزانة الوهم الحافظة والتي هي المدركة
والمتصرفة وتسمى متفكرة باعتبار استخدام النفس
لها ومتخيلة باعتبار تحريكها تبعا للوهم او لنهوضها
بنفسها والحس المشترك قوة مرتبة في مقدم التجويف

التجويف الاول من الدماغ تقبل جميع الصور المنطبعة
في الحواس الظاهرة والذي يدل على وجود هذه
القوة هو انا نشاهد القطرة النازلة خطا مستقيما
وليس كذلك في الخارج ضرورة ان الموجود فيه كنقطة
ولا في البصر اذ البصر لا يرتسم فيه الا المقابل وليس
المقابل الا القطرة والنقطة فهو في قوة اخرى
غير البصر فيها يتصل الارتسامات المتتالية بعضها
ببعض فيحصل خط ولقائل ان يقول لم لا يجوز
ان يتصل الارتسامات المتتالية من القطرة النازلة
في البصر قوله لان ما يرتسم في البصر من القطرة
النازلة يزول عند زوال المقابلة فان
البصر لا يدرك الا المقابل قلنا ذلك ممنوع لان
ما ينطبع في الزاوية الجليدية لا يزول الا في
زمان يدل عليه النظر الى الشمس او الى الروضة
الخضراء فيجوز ان يتصل الارتسام اللاحق
بالارتسام السابق قبل زواله فيحس بالارتسامين
بها كخط واما الخيال فهو قوة في موخر التجويف

الاول من الدماغ تحفظ جميع صور المحسوسات وتمثلها
بعد الغيبوبة وهي خزانة للحس المشترك والذي
يدل على وجود هذه القوة ان القبول غير الحفظ
ولهذا يوجد احدهما دون الآخر كما في الماء يقبل
ولا يحفظ والقوة الواحدة لا يصدر عنها الا فعل
واحد فيستحيل ان يكون القوة الواحدة قابلة
وحافظة معاً فالقابلة هي الحس المشترك والحافظة
وهي الخيال فاذا ادرك الحس المشترك صورة
خزنها عند الخيال فانا اذا شاهدناها مرة
اخرى نحكم عليها انها هي التي شاهدناها قبل
فلو لم تكن تلك الصورة محفوظة فينا زمان
الذهول لامتنع منا الحكم بانها هي التي شاهدناها
قبل ذلك ولقائل ان يقول هذه الملازمة
ممنوعة لجواز ان يكون انحفاظها في بعض
الاشياء الغائبة عنا ويكون الاختلاف
بين حالتي الذهول والنسيان لعلة الاتصال
بها وعدمها واما الوهم فهي قوة مرتبة في

التجويف

~~يتعلق بالكلية والوهم يطلب بالكمال شاهده في آخر~~
التجويف الاوسط من الدماغ يدرك المعاني الجزئية
الموجودة في المحسوسات كالقوة الحاكمة في الشاة
بان الذئب مهروب عنه والولد معطوف عليه
وهي مغايرة لما يدرك الصور ويحفظها ويتصرف
فيها فان قلت لا نم ذلك لان المدرك لعداوة
الذئب مدرك له فقد ادرك المحسوس قلت
المدرك لعداوة الذئب لا يجب ان يكون مدركا
له على الانفراد بل الوهم يدرك ما يدركه باشتراكه
الحس والخيال وهذا المخصص يدركه ويصير
جزئيا واما الحافظة فهي قوة مرتبة في التجويف
الاخير من الدماغ تحفظ ما يدركه القوة الوهمية
من المعاني الغير المحسوسة الموجودة في المحسوسات
وهي خزانة القوة الوهمية كما ان الخيال خزانة الحس
المشترك واما المتصرفة فهي قوة مرتبة في
التجويف الاوسط من الدماغ من شانها تركيب
بعض الصور مع بعض او بعض المعاني مع بعض

او بعض الكلام مع بعض الصور او تفصيل بعض
البعض قال الشيخ ان القوة الوهمية للدماغ كله
لكن الاخص بها التجويف الاوسط وسلطان
المتخيلة في الجزء الاول من ذلك التجويف وانما
علم اختصاص هذه القوى بهذه المواضع بان
الآفة اذا تطرقت الى احد هذه المواضع اختل
فعل القوة التي نسبت اليه واما القوة المحركة
فتنقسم الى باعثة وفاعلة اما الباعثة فهي التي
اذا ارتسم في الخيال صورة مطلوبة او مهروبة
عنه حملت القوة الفاعلة على التحريك وتسمى
قوة شهوانية ان كانت حاملة على تحريك
يجلب الاشياء المتخيلة ضارة او نافعة مطابقة
لما في الواقع او لم يكن وتسمى قوة غضبية ان كانت
حاملة على تحريك يدفع الاشياء المتخيلة ضارة
او نافعة طلبا للغلبة واما الفاعلة فهي القوة التي
تصدر عنها تحريك الاعضاء بواسطة مدد العضلات
والرباطات فان قلت لم قدم المدرك على المحرك

قلت

قلت لان الادراك مقدم على الحركة الارادية لكونها
مترتبة على الادراك فصل في الانسان اما
النفس الناطقة فكمال اول لجسم طبيعي آلي من جهة
ما يدرك الامور الكلية ويفعل الافاعيل الفكرية
فقولنا كمال اول لجسم طبيعي آلي كالجنس يشمل
القوى النباتية والحيوانية وقولنا من جهة ما يدرك
الامور الكلية ويفعل الافاعيل الفكرية كالفصل
يخصصها بالانسان فلها قوة عاقلة يدرك بها
التصورات والتصديقات ويحكم ببعضها على بعض
وقوة عاملة بها يحرك بدن الانسان الى الافعال
الجزئية بالفكر والروية على مقتضى آراء تخصها
القوة العاقلة لها في الادراك النظريات
من المعقولات مراتب اربع لان الشيء الذي
من شأنه ان يقبل شيئا آخر قد يكون بالقوة
قابلة له وقد يكون بالفعل والقوة قد تكون
قريبة وقد تكون بعيدة فالمرتبة الاولى ان تكون
النفس خالية عن المعقولات لكنها مستعدة لها

كاستعداد الطفل للكتابة وتسمى ح بالعقل
الهيولاني تشبيها لها بالهيولى الاولى التي ليست
في نفسها بذات صورة وهي موضوعة لكل صورة
المرتبة الثانية ان تحصل لها المعقولات الاولية
ما يمكنها ان تتوصل منها وبها الى النظريات
كقوة الصبي الذي ترعرع وعرف القلم والدواة
وبسائط الحروف على ان يكتب وتسمى ح بالعقل
بالملكة لتحصيلها ملكة الانتقال من الاوائل
الى الثواني المرتبة الثالثة ان يحصل لها المعقولات
المكتسبة بعد المعقولات البديهية لكن ليس تطالعها
وترجع اليها بالفعل بل كانها صارت
مخزونة عندها فمتى شاءت طالعتها كقوة
الكاتب المستكمل للصناعة اذا كان كاتبا [illegible]
بالفعل وتسمى ح العقل بالفعل وان كانت
بالقوة اذ ليس لها بعده الا انه قوة قريبة الى
الفعل جدا المرتبة الرابعة ان تكون الصور
المعقولة المكتسبة حاضرة لها وهي مطالعة لها

لها بالفكر وعاقلة بالفعل لها بانها عاقلة لها كذلك
كالمستكمل لصناعة الكتابة في حال مباشرته لها
وتسمى ح عقلا مستفادا لانها انما تخرج الى الفعل
بسبب يخرجها اليه اذا اتصلت به هو عالم الاتصال
وهي العقل المطلق وهي الغاية القصوى وعنده يتم
الجنس الحيواني والنوع الانساني واطلاق لفظ
العقل عليها بالاشتراك كقوله ثم العقل بالملكة
ان كان في الغاية يسمى قدسية فاعلم ان الانتقال
من الاوائل الى الثواني قد يكون بالفكر وقد يكون
بالحدس وهو ان يتمثل الحد الاوسط في الذهن دفعة
اما عقيب طلب وشوق من غير حركة واما من غير
اشتياق وحركة ويتمثل معه المطلوب وما يلزمه فالفارق
بين الفكر والحدس وجود الحركة في الفكر وعدمها
في الحدس وكل واحد منهما يختلف في الناس في
قلته وكثرته وفي واحد منهما وهو الفكر يختلف فيه
الناس في بطوءه وسرعته كما تجد على جانب النقصان
ينتهي الى عدم الحدس ومن منتفع بالفكر فاتفق ان

الجانب الذي يلي الزيادة يكون انتهاؤه الى غنى في
اكثر احواله عن التعلم والتفكر وهذه هي القوة القدسية
قوله واعلم ان القوة العاقلة مجردة عن المادة
يريد ان يبين ان القوة العاقلة اي النفس الناطقة
قوة مجردة عن المادة ليست بذات وضع والدليل
عليه هو انها لو كانت ذات وضع فاما ان لا تنقسم
او تنقسم ولا سبيل الى شيء منهما فليست ذات وضع
اما الى الاول فلان معقولها ان كانت بسيطة
يلزم انقسامها لان الحال في المنقسم منقسم ضرورة
ان الحال في احد جزئيها غير الحال في الجزء الآخر
لامتناع قيام العرض الواحد بمحلين فحينئذ
فلا يكون البسيط بسيطا هذا خلف وان كانت
مركبة وكل مركب تعقله مسبوق بتعقل بسائط
فلزم انقسام تلك البسائط هذا خلف فان
تعقل كل مركب مسبوق بتعقل اجزائه واجزائه
لا يجب ان يكون بسيطا لا ينقسم اصلا قلت
لما كان تركيب الماهيات المعقولة من اجزاء غير

منقسم

بسائط

[illegible]

متناهية

متناهية ممتنعا وجب انتهاؤها بالتحليل الى ما لا ينقسم
اصلا وتعقل الشيء مسبوق بتعقل اجزائه فيكون
تعقل المركب مسبوقا بتعقل الاجزاء التي ينتهي المركب
اليها بالتحليل ويلزم المطلوب قوله ان
التعقل ليس بالآلة الجسمانية والا لعرض لها
الكلال لضعف البدن كعروض الحس والحركة
وليس كذلك لان القوى البدنية بعد الاربعين تأخذ
في الكلال والنقصان مع ان القوة العاقلة
هناك تأخذ في الكمال فان قلت الشيخ الهرم لما
كلت آلاته وضعف قواه البدنية فكذلك
كلت القوة العقلية واختلت ادراكاته قلت
لو كان الهرم موجبا لكلال النفس لوجب ان
يكون موجودا عند فتور المزاج والذبول فكان
يجب الكلال في ادراك المعقولات والشعور
بالذات بعد الاربعين وليس كذلك فان كثيرا
من المشايخ يضعف جميع قواه الا العقل
فانه يكون اما ثابتا واما في طريق الازدياد وكلامه

النفس لو انها بدل لاشتغالها باحوال البدن
والضعف الطارئ عليه فلا يكون موانها في
الاستعمال والشيخ قد يعرض له من امر غيره ما يشغله
عن امر نفسه لا انه لا فعل له في نفسه وقوله وسوق ايضا
ان النفس حادثة فاعلم ان النفوس الناطقة
حادثة بحدوث الابدان كما ذهب اليه المعلم الاول
واتباعه والدليل عليه لو لم تكن حادثة بحدوث
الابدان لكانت موجودة قبل البدن فاختلاف
بينها اما ان يكون بالماهية ولوازمها او بعوارضها
المفارقة لا جائز ان يكون بالماهية ولوازمها لان
الماهية مشتركة وذلك لانها انما كانت حد واحد واذا كانت
الماهية مشتركة كانت لوازمها ايضا كذلك ضرورة
وما به الاشتراك غير ما به الامتياز ولا جائز ان يكون
بالعوارض المفارقة لان العوارض انما تلحق
الشيء بسبب القابل لان الماهية لا تستحق العوارض
لذاتها والا لكانت العوارض لازمة والقابل
للنفس انما هو الابدان فمتى لم تكن الابدان

موجودة

موجودة لم تكن النفوس موجودة فيكون حادثة عند
حدوث الابدان وهو المرام فان قلت لم لا يجوز
ان يكون تكثرها بسبب الفاعل وايضا لا يلزم من
كون القابل للنفس بدنا وعروض العوارض
المفارقة بسببه انه اذا لم يكن هذا البدن موجودا
ان لا يكون موجودة لجواز تعلقها ببدن آخر قبل
تعلقها بهذا البدن قلت لكون العوارض انما
ان كانت بسبب الفاعل كانت لازمة ولا يمكن انفكاك
النفوس عنها ولو كانت قبل هذا البدن متعلقة ببدن
آخر ينقل الكلام اليه ونقول انها حادثة بحدوث
ذلك البدن ولو قيل جاز ان يكون قبل ذلك البدن
ايضا متعلقة ببدن آخر وقبله بآخر لا الى نهاية
لزم التناسخ وسيجيء بطلانه في القسم الالهي

بسم الله الرحمن الرحيم القسم الثالث
في الالهيات وهو مرتب على ثلاثة فنون الفن
الاول في احكام الوجود وهو مرتب على فصول
الفصل الاول الكلي والجزئي اما اول هذا العلم نظر

[illegible]

في الامور التي لا تفتقر الى مقارنة المادة الجسمية في الوجود
العيني وهو على قسمين مالم يقارنها البتة وما لم يكن
كذلك بل قد يقارنها لكن ذلك لم يكن على انه الوجوب
والافتقار وهي كالوحدة والكثرة فانهما تارة
يوصفان للاجسام وتارة يوصفان للمجردات
ولو كانا في ذاتيهما مفتقرين الى المادة الجسمية
لما وجدا منفكين عنها البتة ولما كان يوصف
بها المجردات كالنفوس والعقول وما لم يقارن
المادة البتة على قسمين ما يكون وجوده اتمه
وما يكون وجوده غير اتمه فلذلك رتب هذا العلم
على ثلثة فنون ورتب الفن الاول الذي في تقاسيم
الوجود على فصول الفصل الاول في الكلي والجزئي
ليس الكلي كانسانية مثلا نفسه واحدة
بالعدد موجودة في كثيرين والا لكان الشيء الواحد
المعين في الحالة الواحدة موصوفا بالاعراض
المتضادة كالابيض والاسود والعالم و
الجاهل معا بل انسانية زيد غير انسانية

عمرو

عمرو وبكر كان في مفهوم الانسانية وذلك
المشترك هو معنى معقول في النفس مطابق لكل
واحد من جزئياته في الخارج على معنى ان ما في
النفس لو وجد اي شخص من الاشخاص لكان
ذلك الشخص بعينه من غير تفاوت اصلا وهذا جواب
عن من قال ان الموجود في الذهن صورة شخصية
في نفس شخصية ولا شيء مما هو صورة في نفس شخصية
بكلي لانا لا نسلم الكبرى فان معنى كون الشيء كليا مطابقته
لما في كل واحد من اشخاصه بالمعنى المذكور والصور
الذهنية كذلك وان كانت صورة شخصية في نفس
شخصية واما الجزئي فانما يصير شخصا بالزائدة
على الطبيعة الكلية كالاين والوضع والكم والكيف
وغير ذلك فان الكلي نفس تصوره لم يمنع من
الشركة والشخص من حيث هو هو مانع من الشركة
فالشخص زائد على الطبيعة الكلية
فصل في الواحد والكثير الواحد كما
يقال على ما لا ينقسم من الجهة التي يقال له انه واحد فقد

هناك على كثير لكن جهة الوحدة تكون غير جهة
الكثرة لامتناع ان يكون الشيء الواحد واحدا وكثيرا
من جهة واحدة فجهة الوحدة اما مقوم لتلك
الكثرة على معنى ان تلك الامور المتكثرة اشتركت
في مقوم اوجب ذلك المقوم الحكم عليها بالاتحاد
من جهة اشتراكها في ذلك المقوم او عارض لتلك
الكثرة على معنى ان تلك الامور المتكثرة اشتركت
في عارض اوجب ذلك العارض الحكم عليها بالاتحاد
من جهة اشتراكها فيه او لا عارضة ولا مقومة فان
كانت مقومة فاما ان يكون مقولا في جواب ما هو
او في جواب اي شيء كما بين في المنطق فان كان
مقولا في جواب ما هو فهو الواحد بالجنس ان
كان على مختلف الحقائق كزيد وعمرو وان كان
مقولا في جواب اي فهو الواحد بالفصل
فان قلت الشركة في الفصل هي الشركة في النوع
قلت نعم لكن الاعتبار مختلف فان كان
عارضا فهو الواحد بالموضوع ان كان

هناك

هناك محمولات لها موضوع واحد كالكاتب والضاحك
او بالمحمول ان كانت هناك موضوعات لها محمول
واحد كالقطن والثلج وان لم يكن مقومة ولا عارضة
فهو كالتناسب نسبة النفس الى البدن كنسبة الملك
الى المدينة فان جهة الاتحاد هي النسبة ليست
مقومة ولا عارضة للمنتسبين وقد لا يكون على كثرين
وح فاما ان يكون قابلا للقسمة او غير قابل لها فان
كان غير قابل لها ولم يكن له مفهوم وراء كونه
غير منقسم فهو الوحدة وان كان له مفهوم غيره
فان كانت له وضع فهو النقطة والا فهو الواحد
المطلق كالعقل والنفس وان كان قابلا للقسمة
فان لم ينقسم بالفعل فهو الواحد بالاتصال كالماء
وان انقسم فان كانت اجزاؤه متمايزة بالشخص
فهو الواحد بالاجتماع والتركيب كالبيت وان لم
يكن اجزاؤه متمايزة بالشخص فهو المركب الحقيقي
واما الكثير فهو الذي يقابل الواحد فالكثير اذن
هناك على معان مختلفة واما في الكتاب فمثلة

منشورة لبعض اقسام الواحد وهو ط
هداية الاثنان قد يتقابلان لا الاثنان
قد يتقابلان والمتقابلان هما اللذان لا يجتمعان
في شيء واحد في جهة واحدة، وقولنا في جهة
واحدة، احتراز عن التقابل بين الاب والابن
فانه جاز ان يكون الواحد ابا من جهة وابنا من
جهة اخرى فان قلت هذا التعريف يوجب
ان يكون بين كل صورتين نوعيتين تقابل اذ هما لا
يجتمعان في شيء واحد هو الهيولى في جهة واحدة
ولا جائز ان يكون بالسلب والايجاب ولا بالعدم
والملكة اذ هما وجوديان وفي كل واحد من
المتقابلين لا بد ان يكون احدهما عدميا ولا بالـ
التضايف اذ ليس يعقل ماهية شيء منهما بالقياس
الى الآخر ولا بالتضاد اذ من مذهبهم
ان لا تضاد في الجواهر قلت اراد بالشيء ههنا
الموضوع وهو المحل المقوم دون ما يحل فيه
فلا يصدق رسم التقابل على الصورتين اذ لا موضوع

موضوع لشيء من الصور والاشكال عرضا لا جوهرا
فقط واقسام التقابل اربعة لان المتقابلين
ان كانا وجوديين فان كانت ماهية احدهما معقولة
بالقياس الى الآخر فهما المتضايفان كالابوة والبنوة
والا فهما الضدان كالسواد والبياض وان
كان احدهما وجوديا والآخر عدميا فان اعتبر
في التقابل بينهما موضوع قابل لذلك الامر
الوجودي فهما المتقابلان بالعدم والملكة كالبصر
والعمى فان العمى عدم البصر عن موضوع من شأنه البصر
وكالعلم والجهل فان الجهل عدم العلم عن محل من
شأنه العلم وان لم يعتبر كالفرسية واللافرسية فهما
المتقابلان بالسلب والايجاب وذلك اي
تقابل السلب والايجاب في الصدق لا في الوجود لان
اللافرسية من حيث هي اللافرسية لا معنى لها في
الاعيان لانها امر اعتباري ولو كانت اللافرسية
من حيث هي اللافرسية وكذا امثالها من السلوب
شأنها وجود في الاعيان لكان في الانسان مثلا

سلوب موجود، فالجهل بعد النهاية بل يؤخذ اعتبارات
عقلية ولها اعتبار لفظية وليس لها في الوجود ذات
حقيقية

فصل في التقدم والتأخر

المتقدم يقال على خمسة أشياء أحدها المتقدم
بالزمان كتقدم بقراط على جالينوس والثاني المتقدم
بالطبع وهو أن لا يمكن أن يوجد الآخر إلا وهو
موجود وقد يمكن أن يوجد هو وليس الآخر بموجود
كتقدم الواحد على الاثنين فإنه لا يمكن أن
يوجد الاثنان إلا والواحد موجود وقد يمكن
أن يوجد الواحد وليس الاثنان بموجود الثالث
المتقدم بالشرف كتقدم علي على أبي بكر و
الرابع المتقدم بالرتبة وهو ما كان بالنسبة
إلى مبدأ محدود أقرب من الآخر كترتب
الصفوف في المسجد بالنسبة إلى المحراب
فإن الصف الأقرب إليه متقدم على الأبعد
الخامس المتقدم بالعلية وهو أن لا يمكن أن
يوجد هو وليس الآخر بموجود وكما أنه لا يمكن

ا

أن يوجد الآخر إلا وهو موجود كتقدم حركة اليد على
حركة القلم وإن كانتا معا في الزمان فإنه لا يمكن
أن يوجد حركة القلم إلا وحركة اليد موجودة و
بالعكس والمتأخر يقال على ما يقابل المتقدم و
التعويل في الانحصار على الاستقراء وقد ذكر بعض
المتأخرين وجه الحصر بأن قال لا يخلو إما أن يجب
كون المتقدم مع قبلية لا تجامع المتأخر ككونه
في زمان واحد أو لا فإن كان فهو الزمان وإن لم
يجب فلا يخلو إما أن يكون المتقدم محتاجا إليه
أو لا فإن وجب فإن كان مؤثرا فهو بالذات
وإلا فبالطبع وإن لم يجب فإن كان الترتيب
معتبرا فهو بالرتبة وإلا فبالشرف ولقائل أن
يقول لا نسلم أنه لو لم يكن الترتيب معتبرا لكون
بالشرف لا غير لا بد له من دليل

فصل في القدم والحدوث

القديم يقال على الذي لا يكون وجوده من غيره
ويسمى القديم بالذات كالباري عز اسمه و

لا اول له

وعلى الذي يكون لزمان وجوده وسمي القديم بالزمان
كالفلك على رائهم والحادث تعالى بارائهما على الذي
وجوده من غيره وسمي الحادث بالذات كجميع
الممكنات وعلى الذي يكون لزمان وجوده ابتداء
اي قد كان وقت لم يكن هو فيه موجودا ثم انقضى
ذلك الوقت وجاء وقت هو فيه موجود وسمي
الحادث بالزمان كالمركبات العنصرية وكل حادث
زماني فهو مسبوق بمادة ومدة اما كونه مسبوقا
بمدة فلما عرفت ان الحادث الزماني ما قد كان
وقت لم يكن هو فيه موجودا ثم انقضى ذلك الوقت
وجاء وقت هو فيه موجود واما كونه مسبوقا بمادة
فلان امكان وجوده سابق على وجوده والا
لكان قبل وجوده واجبا او ممتنعا ثم صار ممكنا
فيلزم الانقلاب وهو محال وذلك الامكان امر
وجودي والا لم يكن الشيء الممكن ممكنا في نفسه
اذ لا فرق بين قولنا امكانه لا وامكانه عدمي
وبين قولنا لا امكان له اذ الامور العدمية لا تتمايز

بعضها

بعضها عن بعض فاتصاف الشيء الممكن بان امكانه عدمي
يوجب اتصافه بان لا امكان له فهو محال وهذا الامكان
لا يكون قائما بنفسه لان الامكان نسبة بين الماهية والوجود
والنسبة لا تكون قائمة بنفسها بل بالمنتسبين فيكون
قائما بمحله وهو المادة فان قلت لم لا يجوز ان يكون
ذلك الامكان هو الامكان العائد الى القادر قلت
لجواز تعليله بهذا الامكان كما يقال القادر صح
منه ايجاد الممكن لانه صح الوجود في نفسه والعلة
تغاير المعلول وللقائل ان يقول يمنع عدم
الفرق بين القولين المذكورين فان الثاني نفي الامكان
بالكلية والاول اثبات صفة عدمية وبينهما منافاة

فصل في القوة والفعل لفظ القوة
قد وضعت اولا للمعنى الموجود في الحيوان الذي
يمكنه به ان يصدر عنه افعال شاقة من باب الحركات
وسمي ضده الضعف ثم نقلت عنه الى لازم المعنى
الذي لا ينفعل بسببه الشيء بسهولة ثم جعلوا
الشيء الذي لا ينفعل البتة اولى بهذا الاسم

فسموا حالة من حيث هو كذلك قوة ثم صيروا القدرة
تفسيرها هي حالة للحيوان وبها يكون له ان ينفعل وان
لا ينفعل بحسب المشية وعدم المشية وزوال العوائق
قوة اذ هو مبدأ التغير في آخر من حيث هو آخر وانما
قال اي من حيث هو آخر ليدخل فيه في هذا الرسم القوة
القوة التي هي مبدأ باعتبار وذو مبدأ باعتبار
آخر كالطبيب اذا عالج نفسه فانه باعتبار انه معالج
مغاير اياه باعتبار كونه معالجا والفعل هو التغير
الحادث في ذلك الآخر وكل ما يصدر من جسم من العادة
المستمرة المحسوسة من الآثار والافعال التي ليست
بالعرض ولا بالقسر من جسم آخر فانه عن قوة موجودة
فيه اما الذي بالارادة والاختيار فذلك
ظ واما الذي ليس بالارادة والاختيار فلان
ذلك الفعل يصدر عنه كونه جسما او جزءا في كيف اما ان هـ
الشق اذ الخاصية فيه والاول باطل والاكثر كما
الاجسام فيه لاشتراك الاجسام في الجسمية والثاني
ايضا باطل والا لما استمر على النظام الابدي

الفعل ثم ان الفاعل نفسه بعقله اسم القوة التي الكل
جاز ان يكون في نفس من هو

الاكثري

والاكثري فان الامور الاتفاقية هي التي ليست
بدائمة ولا اكثرية فتعين الثاني وهو ان يكون ذلك الثالث
لخاصية موجودة فيه تلك الخاصية تسمى قوة وهذه
القوة عنها تصدر الافاعيل الجسمانية وان فيه م
كان بعضها مبدأ البعد وهو للمفارقات

فصل في العلة والمعلول

العلة يقال لكل موجود يحتاج اليه آخر في وجوده
وهي اما تامة وهي ما يجب بها المعلول واما غير
تامة وهي ما لا يكون كذلك وهي ان كان شيئا داخلة
في المعلول فهي المادية ان لم يجب معها ان يكون
موجودا بالفعل كالطين للكوز والصورية ان
وجب معها ان يكون موجودا بالفعل كالصورة
التي للكوز وان كانت خارجة فهي الفاعلية ان
كان منها وجود المعلول كالنجار للكوز و
الغائية ان كان لاجلها المعلول كالغرض المطلوب
من الكوز وهو شرب الماء منه والشرط ان لم
يكن منها وجود الشيء ولا لاجلها وعدم

المانع واصل في الشرط وجزئي العلة التامة فان
قلت هذا التقسيم لا يشمل الموضوع مع ان العرض
في وجوده يحتاج اليه قلت يمكن تقسيم على وجه يشمله
وهو ان يقول ما يتوقف عليه الشيء اما ان يكون جزءا
منه اولا والثاني اما ان يكون مقارنا للمعلول او يكون
الموضوع اولا وعلى الاول اما ان يكون منه وجود الشيء
اولاجله اولا هذا اولا ذاك والثاني فاله المصدر
ان العلة ما له وجود في نفسه ثم يحصل من وجوده وجود
غيره فيتعقل الفاعل الفاعلة والعلة التي عليه
متى كانت بسيطة استحال ان يصدر عنها اكثر من
واحد لان ما يصدر عنه اثران فهو مركب فيمكن
بعكس النقيض الى ان ما لا يكون مركبا لا يصدر عنه
اثران وبيان ذلك ان كون الشيء بحيث يصدر عنه
هذا غير كونه بحيث يصدر عنه ذاك لجواز ان
يتعقل كل منهما مع الغفلة عن الآخر وكل واحد
من هذين المفهومين او احدهما ان كان داخلا
في ذات المصدر لزم التركيب في ذاته وان كانا

كانا خارجين كان مصدرا لهما لاحتياجهما اليه
لعروضهما له فكونه مصدرا لهذا غير كونه مصدرا
لذلك فان كانا او احدهما داخلا فيه لزم التركيب
وان كانا خارجين كان مصدرا لهما فاما ان ينتهي
او ينتهي الى ما يوجب كثرة في الذات والتـ
سلسل بمعنى الكل فان قلت لا نم كونه مصدرا لهما
ان كانا خارجين وانما يلزم ذلك لو كانت
المصدرية محتاجة الى العلة وهو ممنوع فانهما من
الاعتبارات العقلية التي لا تحقق لها في الخارج
فلا تحتاج العلة قلت الحكماء ذهبوا الى ان
ان الواحد من حيث هو واحد لا يصدر عنه
الا شيء واحد وهذا الحكم واضح لا يحتاج الى
زيادة بيان فانه ان صدر عنه شيئان فمن
حيث صدر عنه احدهما لم يصدر عنه الاخر
وبالعكس بالضرورة فاذن صدر عنه ما من حيثيتين
حيثيتين والمعلول يجب وجوده عند وجود
علته التامة اعني عند تحقق جميع الامور

المعتبرة في تحققه لانه لو لم يكن واجب الوجود
عند وجود علته التامة فاما ان يكون ممتنع الوجود
وهو محال والا لما وجد او ممكن الوجود فيجوز
وجوده في وقت دون وقت اخر فاختصاص
وجوده باحد الوقتين ان كان لا لمرجح يرجحه
من جهة القوة الى الفعل وقع الممكن لا لمرجح
وان كان لمرجح فلا تكون الامور المعتبرة جله
في وجوده حاصلة وقد فرضناها حاصلة
هف فثبت ان المعلول يجب وجوده عند
تحقق علته التامة فيكون واجبا بغيره ممكنا
بالذات لانا اذا اعتبرنا ماهيته من حيث هي
لا يجب لها الوجود والا لكان واجبا لذاته
ولا العدم والا لكان ممتنعا لذاته هف

هداية واعلم ان الجمهور
يظنون ان احتياج المفعول الى فاعله انما
هو في احداث الفاعل اياه فقط فاذا
حدث فقد استغنى عنه حتى ان فني الفاعل

بقي

بقي المفعول موجودا وانما حملهم على ذلك
مشاهدة بقاء الفعل كالبناء بعد فناء الفاعل
كالبناء فاتى بهذا الفصل اشارة الى بطلان
زعمهم وهو ظاهر الا قوله فاذن يفيد وجوده حالة
الوجود فان للقائل ان يقول ذلك تحصيل الحاصل
وهو محال وجوابه ان تاثير العلة في المعلول حالة
وجوده ليس معناه انها تعطيه وجودا مستانفا
حتى يكون ذلك تحصيلا للحاصل بل معناه ان وجوده
في حال اتصافه بالوجود انما هو لوجود علته والبناء
انما يبقى بعد وجود البناء لكون البناء انما هو علة
لحركة الاجزاء بعضها الى بعض وذلك لم يبق
بعد غيبوبته والذي بقي هو تماسك الاجزاء
وهو معلول ليس العنصر لا للبناء ولم يعدم
مع بقاء التماسك فصل في الجواهر و
الاعراض كل امرين يكون احدهما مختصا بالاخر
ساريا فيه بحيث يكون الاشارة الى احدهما
اشارة الى الاخر تحقيقا كحلول السواد

الجسم او تقديرا لحلول العلم في النفس يسمى الاول
حالا والثاني فيه محلا ولا بد ان يكون لاحدهما
حاجة الى صاحبه والا لاستغنى كل منهما عن صاحبه
فامتنع ذلك الحلول فلا يخلو اما ان يكون لاحدهما حاجة
المحل محتاجا الى الحال او بالعكس فان كان الاول
يسمى المحل هيولى والحال صورة وان كان الثاني
يسمى المحل موضوعا والحال عرضا فالموضوع
والهيولى يشتركان اشتراك اخصين تحت
اعم وهو المحل والعرض والصورة يشتركان
اشتراك اخصين تحت اعم وهو الحال واذا ثبت
هذا فنقول الجوهر هو الماهية التي اذا وجدت
في الاعيان كانت لا في الموضوع وخرج عنه
واجب الوجود اذ ليس له ماهية وراء الوجود
اذا وجدت كانت لا في موضوع واما العرض
فهو الموجود في موضوع فان تلك الصورة
العقلية للجواهر موجودة في الموضوع وهو
النفس فكانت اعراضا وقد قيل انها

جواهر

جواهر قلت كونها اعراضا بهذا التفسير لا
ينافي جوهريتها فانها وان كانت في الحال
حالة في الموضوع لكن يصدق عليها رسم الجوهر
فان الكون لا في الموضوع اعم من الكون في الموضوع
على تقدير الوجود في الخارج وثبوت الاعم للشيء
لا يوجب ثبوت الاخص له ثم لو فسرنا العرض
بالماهية التي اذا وجدت في الاعيان كانت في موضوع
كانت تلك الصور جواهر فقط لا اعراضا ثم الجوهر
ان كان محلا فهو الهيولى وان كان حالا فهو الصورة
وان لم يكن حالا ولا محلا فان كان مركبا منهما فهو
الجسم وان لم يكن كذلك فان كان متعلقا بالاجسام
تعلق التدبير والتصرف فهو النفس والا فهو العقل
فاذن اقسام الجوهر خمسة فان قلت قولكم ان
الجوهر ان كان محلا فهو الهيولى منقوض بالجسم
فانه محل للاعراض مع انه ليس بهيولى قلت
المراد ان الجوهر ان كان محلا لجوهر آخر فهو الهيولى
فلا انتقاض والجوهر ليس منحصرا في هذه الاقسام

والا لكان كل واحد منهما مركبا من الجنس والفصل
وليس كذلك لان النفس ليست مركبة كما هو معقول
الماهية البسيطة الحاصلة فيها فلا تكون مركبا والا
لزم انقسام الماهية البسيطة الحاصلة فيها لان
الحال في المنقسم منقسم على ما مر فلا تكون الماهية
البسيطة الحالة فيها بسيطة هف فان قلت
تركيب الماهية من الجنس والفصل تركيب عقلي
لا خارجي حتى يلزم انقسام محلها قلت لو
كان الجوهر جنسا لكانت النفس مركبة من الجنس
والفصل واحدهما في الخارج مادة والاخرى
صورة فيكون في الخارج مركبة من المادة والصورة
ويلزم المحذور وفيه بحث ذكرته في شرح حكمة
العين من اراد فليرجع اليه هنالك واما اقسام
العرض فتسعة الاشياء الكم والكيف و
الاين ومتى والاضافة والملك والوضع
وان يفعل وان ينفعل اما الكم فهو الذي
يقبل المساواة واللامساواة لذاته وانما

فيه

فيه ذلك بقيد لذاته ليخرج الكم بالعرض فانه يقبلهما
اما لكون الكم بالذات موجودا فيه كالمعدودات
او لكونه موجودا في الكم كالشكل او لكونه موجودا
في محل الكم كالبياض او لغير ذلك والكم ينقسم
الى المنفصل والى المتصل لانه ان لم يكن بين اجزائه
حد مشترك هو نهاية لاحد الجزئين وبداية للآخر فهو
المنفصل وهو العدد وان كان فهو المتصل وهو
ان لم يكن قار الذات فهو الزمان وان كان قار
الذات فهو المقدار وهو الخط والسطح والجسم
التعليمي فانه ان لم يقبل القسمة الا في جهة واحدة
فهو الخط وان قبلها في جهتين فهو السطح وان
قبلها في الجهات الثلث فهو الثخن وهو الابعاد
التي يحصرها سطح او اكثر فان قلت
الكم المنفصل هو العدد والمقصود ما هو كالعدد
فما ذكرت يقتضي انحصار الكم المنفصل في العدد
وعبارة المصنف عدم انحصاره فيه وبينهما شتان
وايضا العدد الفرد كالسبعة مثلا فيه واحد

الثخن اه ح

متوسط بين الباقي من الاحاد المصطلحة فيكون
حدا مشتركا بين ثلثة وثلثة قلت الجواب عن الاول
ان المص قد تساهل فيه لما بين ان عين العدد ليس
كما متصلا وايراده لا يليق بشرح هذا الحصر
اولعله تبع في ذلك ما قاله بعض المتقدمين من ان
الكم المنفصل اما قار وهو العدد او غير قار
وهو القول فان اجزاءه لا توجد معا وليس
بينهما حد مشترك يكون انتهاء وابتداء وعن
الثاني انه لو فرض ان الستة مثلا احاد مرتبة
فيها واحد متوسط وعن الجوانب احاد بطلت
نوعيتها الواحدة الكائنة قبل هذا الترتيب
وذلك لان الواحد المتوسط لما فرض حدا
حدا مشتركا بين الجانبين فلو اعتبر مع احدهما
دون الاخر لم يكن حدا مشتركا فلا بد وان
يعتبر عند ذلك مع كل واحد منهما فيصير
المجموع ثمانية فقد بطلت نوعيتها عند هذا
الترتيب واما الكيف فهو هيئة في شيء لا يقتضي

يقتضي قسمة ولا نسبة والهيئة والعرض متقاربا
المفهوم الا ان العرض يقال باعتبار عروضه والهيئة
باعتبار حصوله وبقوله لا يقتضي قسمة احترازا عن
الكم وبقوله ولا نسبة احتراز عن الاعراض النسبية
وهذا التعريف منقوض بالوحدة والنقطة و
ينقسم الكيف الى اربعة لانه اما ان يكون مختصا
بالكمية اولا والثاني اما ان يكون محسوسا او لا
والثاني اما ان يكون استعدادا او لا وهو الكيف
المختص بذوات الانفس والكيف المحسوس اما
ان يكون راسخا كحلاوة العسل وملوحة ماء البحر
ويسمى الانفعاليات واما ان يكون غير راسخ كحمرة
الخجل وصفرة الوجل ويسمى الانفعالات
فان قلت لم يسمى القسم الثاني انفعالات
مع كون الانفعاليات ايضا لانفعال الحواس
عن الشيئين قلت ما نسب الى الانفعال
كانه ابلغ من نفس الانفعال فخصصنا الثابتة
بالانفعاليات بخلاف الزايلة فانها نفس غير

زوالها كانهاس الانفعال فخصت الزايلة
بالانفعالات والكيفيات الثابتة ان كانت غير
راسخة تسمى حالات كالكتابة في ابتدائها وان
كانت راسخة تسمى ملكات كالكتابة اذا استحكمت
وكذا العلم وساير الصناعات والكيفيات
الاستعدادية تسمى قوة ان كانت استعدادا
نحو الدفع واللاانفعال كالصلابة ولاقوة
ان كانت استعدادا نحو الانفعالات
كاللين والكيفيات المختصة بالكميات اما ان
تكون مختصة بالكميات المتصلة كالمثلثية والمربعية
المختصتين بالسطح والاستقامة والانحناء
المختصين بالخط او بالعدد كالزوجية والفردية
واما الاين فهو حصول الشي في مكانه الحقيقي
لكون زيد في مكانه الذي يخصه او الغير الحقيقي
لكونه في البيت او في السوق او في البلد
او في الاقليم واما متى فهو حصول الشي في
زمانه الحقيقي لكون الكسوف في ساعة

كذا

كذا او في الغير الحقيقي لكونه في يوم كذا او في
سنة كذا واما الاضافة فهي النسبة التي تعرض
للشي بالقياس الى نسبة اخرى كالابوة والبنوة
فان الابوة نسبة تعرض للاب بالقياس الى
البنوة التي هي ايضا نسبة والبنوة نسبة تعرض
للابن بالقياس الى الابوة التي هي ايضا نسبة ولهذا
سميت الاضافة نسبة متكررة اما الملك فهو كون
الجسم محيطا بكله او ببعضه بحيث ينتقل المحيط
بانتقال المحاط لكون الانسان متقمصا او متعمما
واما الوضع فهو كون الشي بحيث يكون لاجزائه
بعضها الى بعض نسبة والى الامور الخارجة كالقيام
والقعود واما الفعل فهو هيئة تعرض للشي
بسبب تاثيره في غيره كقطع القاطع الخشب
ما دام يقطع واما الانفعال فهو هيئة تحصل
للشي بسبب تاثره عن غيره كتسخن المتسخن
ما دام يتسخن فان قلت المعنى قد جعل ها هنا الهيئتين
الهيئتين الحاصلتين بسبب التاثير والتاثر

وليس كل هيئه حصل من تاثير وتاثر من هاتين
المقولتين بل يريدون بان يفعل الهيئة التي حصله
من التاثير الصادر عن المؤثر مادام موثرا وبان
ينفعل الهيئة الحاصله من التاثر التي حاصل للمتاثر
مادام متاثرا وايضا قد جعلت الاين ومتى و
الملك والوضع نفس النسبة والمص جعلها هيئه
تحصل من النسبة قلت الجواب عن الاول ان
المص اعتبر حال التاثير فان التاثير و
التاثر تؤتيه قوله في المثال مادام يقطع
وما دام يسخن وعن الثاني ان تلك الهيئة
ثبوتها مشكوك وان ثبت فالاشبه انها
تكون من اقسام الكيف فلذلك جعلت تلك
المقولات نسبة تاسيا ببعض المحققين
لا هيئة كما جعله المص فان قلت ثبوت
الهيئة المذكورة في الفعل والانفعال ايضا
مشكوك وان ثبت فالاشبه ان تكون
ايضا من اقسام الكيف قلت كما ان للمقولات

بالحقيقه

بالحقيقه داخلتان تحت الحركة فان كلا منهما هيئه
ليست بقار الذات بل لا يزال يتجدد وبعضهم
جعلهما داخلين تحت النسبة بناء على انهما التاثير
والتاثر والكلام في هذا الموضع طويل لا يليق
بشرح هذا المختصر   الفن الثاني في العلم
بالصانع وصفاته وهذا يشتمل على فصول الفصل
الاول في اثبات الصانع الواجب لذاته
واجب الوجود وهو ما لا يكون وجوده من غيره موجود
لانه ان لم يكن في الوجود موجود هو واجب لذاته
يلزم منه المحال لان الموجودات باسرها تكون جملة مركبة
من احاد كل واحد منها ممكن لذاته فيحتاج تلك
الجملة الى علة موجبة مستجمعة للشرايط وارتفاع الموانع
لان تلك الجملة ممكنة وكل ممكن محتاج الى علة
موجبة فتلك العلة الموجبة لا يجوز ان يكون
نفس الجملة لان العلة الموجبة للشيء متقدمة عليه
بالذات والمتقدم على الشيء بالذات لا يكون
نفسه بالضرورة ولا جميع اجزائه لان جميع اجزاء

الشيء نفسه لامتناع ان يكون جزوه والا لم يكن جميع الاجزا
بل بعضها منها او خارجا عنه لان خروج شي عن
شي مع عدم خروج شي اي اجزائه عن اجزائه غير
معقول ولا بعض اجزائها اذ لا يمكن تحقق بعض
اجزا الشي وكميته فانه كما يتوقف على جزء
المفروض يتوقف على سائر الاجزا والعلة
الموجبة المستجمعة لحصول الشرائط وارتفاع
الموانع هي التي يمكن تحققها في تحقق معلولها
فهي اذن علة خارجة والوجود الخارجي عن مجموع
الممكنات واجب لذاته فيلزم وجود الواجب
على تقدير عدمه وهو محال فان قلت ادعى البداهة
في كون علة الجملة خارجة وليس كذلك فان ذلك
موقوف على العلم بتلك المقدمات الدقيقة
التي ذكرتم قلت تلك المقدمات تنبيهات و
البديهي قد يحتاج اليها فانها متفاوتة في الجلاء
والخفاء فصل واجب الوجود
وجود واجب الوجود نفس حقيقته والا لكان

يكن

داخلا

داخلا في حقيقته او خارجا عنها عارضا اياها
ولا سبيل الى شي منهما اما الى الاول فلانه يلزم تركب
حقيقته وكل مركب فهو ممكن مفتقر ولظهور بطلان
هذا القسم تركه المص واما الى الثاني فلان وجوده
لو كان زائدا على حقيقته عارضا لها لكان مفتقرا
الى حقيقته افتقار الحال الى المحل فيكون مفتقرا الى
غيره وكل مفتقر الى غيره فهو ممكن فوجوده
يكون ممكنا وكل ممكن لا بد له من مؤثر فلوجوده
مؤثر فذلك المؤثر ان كان نفس حقيقته يلزم ان
يكون موجودا قبل الوجود لان العلة الموجبة
للشي يجب تقدمها عليه بالوجود اذ المفيد
للوجود لا بد ان يكون له وجود حتى يفيد غيره الوجود
بخلاف المستعد للوجود اي العلة القابلة فان
المستفيد للوجود لا بد ان لا يكون موجودا حتى
يحصل الوجود من غيره والا يلزم تحصيل الحاصل
لكن كون الشي موجودا قبل الوجود ظاهر البطلان
فلم يكن المؤثر فيه نفس تلك الحقيقة وان كان المؤثر

عن ذلك التعيين لزم ان يكون الواجب لذاته محتاجا في
وجوده الى مؤثر منفصل فلم يكن واجب الوجود
هف فان قلت لم لا يجوز ان يكون المؤثر فيه حقيقته
من حيث هي هي من غير اعتبار شيء من الوجود والعدم
كالقابل قلت قد ذكرت جوابه في خلال التقرير
فصل في ان وجوب الوجود وتعينه نفس ذاته
ه وجوب الوجود اي استحقاقه الوجود نفس
ذاته تع وكذا تعينه اي تشخصه نفس ذاته اما الاول
فلانه وجوب الوجود لو كان زائدا على حقيقته تع لكان
محتاجا الى حقيقته احتياج الحال الى المحل وكان معلولا
لذاته تع والعلة ما لم تجب وجودها لا توجد المعلول
فان العلة تجب وجودها اولا ثم تجب بها وجود معلولها
ضرورة وذلك الوجوب هو الوجوب بالذات
اذ الوجوب بالغير ينافي الوجوب بالذات فلو
كان ذلك الوجوب وجوبا بالغير لانقلب الواجب
لذاته الى الممكن لذاته الواجب بغيره وهو مح
فاذن ذلك الوجوب هو الوجوب بالذات

فيكن

فيكون وجوب الوجود بالذات قبل نفسه هذا مح
فان قلت لم لا يجوز ان يكون ذلك الوجوب بالذات
مغايرا لهذا الوجوب بالذات الذي هو معلول
ذاته تع قلت لانه لا يلزم تقدم الشيء على نفسه بل غاية ما لزم
من ذلك ان يكون هذا الوجوب مسبوقا بوجوب آخر
ولم قلتم ان ذلك غير جائز قلت لانا ننقل الكلام
الى ذلك الوجوب ونقول لو لم يكن نفس ذاته تع
لكان معلول ذاته والعلة تجب اولا ثم توجد المعلول
فيكون ذلك الوجوب مسبوقا بوجوب آخر فان لم ينته
الى وجوب هو نفس ذاته يلزم ان يكون لذاته تع
موجودات مترتبة غير متناهية تعالى عنه علوا كبيرا
واما الثاني فلان تعينه لو كان زائدا على ذاته تع
لكان معلولا لذاته لاحتياجه الى ذاته تع والعلة
ما لم تتعين لم توجد المعلول لانها ما لم تتعين لم توجد
وما لم توجد لم توجد المعلول ثم ما لم تتعين لم توجد المعلول
فيكون التعين حاصلا قبل نفسه وانه مح فان قلت
لم لا يجوز ان يكون ذلك التعين مغايرا لهذا التعين قلت

لو كان غيره لنقل الكلام فان لم ينته الى تعين هو عين ذاته
لزم التسلسل وانه محال   فصل في توحيد الواجب
واجب الوجود واحد نوعه منحصر في شخصه لانا لو
فرضنا موجودين واجبي الوجود لكانا مشتركين
في وجوب الوجود لا محالة فلا بد لهما من مميز فما به الامتياز
اما ان يكون تمام الحقيقة او لا يكون ولا سبيل الى شيء منهما
اما الى الاول فلان الامتياز لو كان بتمام الحقيقة
لكان وجوب الوجود خارجا عن حقيقة كل واحد منهما
لكونه مشتركا بينهما فلو لم يكن خارجا عن حقيقتهما
لم يكن الامتياز بتمام الحقيقة وقد بينا ان وجوب
الوجود نفس حقيقة واجب الوجود هذا خلف واما الثاني
فلان كل منهما يكون حينئذ مركبا مما به الاشتراك ومما به
الامتياز وكل مركب محتاج الى اجزائه التي
هي غيره وكل محتاج الى غيره ممكن فيكون كل واحد
منهما ممكنا لذاته وقد فرضنا ان كل واحد منهما
واجب الوجود هذا خلف فان قلت انما يلزم التركيب
لو كان ما به الامتياز مقوما لم لا يجوز ان يكون ما به

الامتياز

الامتياز عارضا قلت فما به الاشتراك وهو وجوب
الوجود اما ان يكون مقوما لحقيقتهما او نفس حقيقتيهما او عارضا
لهما فان كان الاول يلزم تركب حقيقة كل منهما مع كون
ما به الامتياز داخلا فان الاشتراك في الذاتي يقتضي
الامتياز بالذاتي على ما بين في علم المنطق هذا خلف وان كان
الثاني كان ما به الامتياز العارض بعينها لا محالة وقد
بينا ان التعين نفس حقيقة واجب الوجود هذا خلف
وان كان الثالث فهو باطل لانا قد بينا ان وجوب
الوجود نفس حقيقة واجب الوجود على انا بينا
ان التعين نفس حقيقة واجب الوجود يكفي في اثبات
توحيده فان التعين اذا كان نفس الماهية كان نوع
تلك الماهية منحصرا في الشخص بالضرورة
فصل في ان الواجب   واجب الوجود
واجب من جميع الجهات اي ليس له حالة منتظرة
لان ذاته كافية في حصول جميع ما له من الصفات
ومتى كان كذلك لم يكن له حالة منتظرة فيكون
واجبا من جميع الجهات اما الكبرى فواضحة

واما الصغرى فلان ذاته لو لم يكن كافية في حصول
جميع ماله من الصفات لكان شيء من صفاته عن غيره فيكون
حضور ذلك الغير علة لوجود تلك الصفة وغيبته
علة لعدمها ولو كان كذلك لم يكن ذاته اذا اعتبرت
من حيث هي هي مع قطع النظر عن ذلك الغير سببا
لها الوجود والا لكان انه يجب مع وجود تلك الصفة
او مع عدمها فان كان مع وجود تلك الصفة لم
يكن وجودها من غيره والا لم يتحقق مع قطع النظر
عن ذلك الغير وقد كان المفروض انه وجودها
من غيره هف وان كان مع عدمها لم يكن عدمها
عن غيبته لانا فرضنا ذلك الغير موجودا او ان
قطعنا النظر عنه وقد كان المفروض ان عدمها
عن غيبته هف واذا لم يجب وجودها بلا شرط
لم يكن كونه واجبا لذاته واجبا لذاته هف
فان قلت انا نعلم بالضرورة ان ذاته ليست
كافية في حصول الصفات الاضافية كالمبدائية
والخالقية والرازقية وايضا لا نم انه لو لم يكن

ذاته

ذاته كافية في الحصول لكان شيء من صفاته عن غيره
حتى يكون حضور ذلك الغير علة لوجودها وغيبته
علة لعدمها لم لا يجوز ان يكون مصدق ذلك بان
يكون حصول بعض الصفات من ذاته مع غيرها وايضا
لا نم انه لو كان وجوب الذات منع وجود
تلك الصفة لم يكن وجودها من غيره فان قطع النظر
عن الغير لا ينفي عدمه حتى يلزم ذلك على انه لو قطع
ذلك فلا نم انه لو كان وجودها مع عدم تلك الصفة
لم يكن عدمها عن غيبته قلت هذا الاخير وارد واما
الاول فلان فلا اذ الكلام في الصفات الحقيقية دون
الاضافية والسلبية واذا كان حصول صفة لذاته
لمشاركة الغير لكان يلزم من حضوره وجودها لتحقق
الذات عند حضوره ومن غيبته عدمها لامتناع
ان يكون الشيء موجودا مع انتفاء شريك علته
فيعود المحذور فصل في ان الواجب لذاته
واجب الوجود لا يشارك الممكنات في وجوده
والا فالوجود من حيث هو هو اما ان يجب له التجرد

عن الماهية او لا تجرد عن الماهية اي العروض لها او لا
يجب له شيء منهما والكل باطل اما الاول فلانه يقتضي
ان يكون وجود الممكنات مجردا عن عارض لماهياتها
وهو محال لانا نعقل المسبع مع الشك في وجوده
الخارجي فلو كان وجود المسبع نفس حقيقته لكان الشيء
الواحد معلوما ومشكوكا في حالة واحدة وهو محال
واما الثاني فلانه يقتضي ان يكون وجود الواجب عارضا
لماهيته وقد بينا تجرده هف واما الثالث فلانه
ان لم يجب الوجود من حيث هو هو شيء من التجرد واللا
تجرد كان كل واحد منهما ممكنا له فيكون لعلة فيلزم
افتقار واجب الوجود في تجرد وجوده الى الغير
فلا يكون ذاته كافية فيما له من الصفات هف فاذن
وجود الواجب غير مشارك لوجود الممكنات
بل مباينه مع كونهما مشتركين في مطلق الوجود
والطلاقه عليهما بالتشكيك وهذا سر ينفك
حل كثير من الشبهات فان قلت نعقل المسبع مع
الشك في وجوده لا يقتضي ان يكون وجود الممكنات

عارضا

عارضا لماهياتها فان المثال الجزئي لا يثبت الحكم الكلي
وايضا لانم انه لو لم يجب له شيء من تجرد واللا تجرد لكان
كل منهما بعلة وانما يكون كذلك لو كان التجرد وكلاهما
وجوديا وهو ممنوع قلت الجواب عن الاول انا نعقل
المسبع مع الشك في وجوده يكفي في استعاضه
الحكم بان وجود الممكنات باسرها مجرد وانه في
صدد ذلك والجواب عن الثاني ان كل ممكن لابد له من
علة الا انه اذا كان عدميا كانت علته عدم علة
وجوده فان عدم العلة علة لعدم المعلول

فصل في ان الواجب عالم بذاته

واجب الوجود عالم بذاته لان ذاته مجرد عن المادة وكل
مجرد عن المادة عالم بذاته فواجب الوجود عالم بذاته
اما الصغرى فلان ذاته لو لم يكن مجردا عن المادة بل
كانت مادية كانت منقسمة الى الاجزاء وكل
منقسم الى الاجزاء فهو مفتقر اليها وكل مفتقر
الى غيره ممكن فيلزم ان يكون واجب الوجود ممكنا
هف واما الكبرى فلانها موقوفة على مقدمتين

الاولى ان ادراك الشيء ليس حصول صورته المجردة
عن المادة ولواحقها عند المدرك لا امر تابع له فانه لو
كان غيره لكان ادراك الشيء غير حاصل بهويته ومعناه
وهو على خلاف ما قرر في موضوع الثانية ان كل مجرد
عن المادة ولواحقها فهو غير محجوب عن ذاته بل ذاته
حاصلة عنده لكون وجوده لنفسه لا لغيره بخلاف ما هو
في المادة فان وجوده لغيره لا لنفسه وكل ما لا يحصل
لنفسه لا يمكن ان يحصل له شيء اذ ما حصل لا يكون حاصلا له
بل لمن هو حاصل له واعتبر بالسواد القائم بالجسم
فانه لو كان قائما بذاته لكان سوادا لذاته لا لغيره
وبالنور القائم بالجسم الذي هو ظهور للجسم فانه لو قام
بنفسه لكان نور النفس اي ظهورا لنفسه وكذا
حال الصور العقلية المجردة فانها لما كان حصولها لما
يعقلها كانت هي نفس تعقله لها فلو قامت
بذاتها لكانت تعقل لذاتها لا لغيرها فكانت
مدركة لذاتها واذا تحقق هذا فنقول كل مجرد
عالم بذاته لان ذاته حاصلة عنده لما عرفت في

المقدمة الثانية فيكون عالما بذاته لان العلم هو نفس حصول
صورة الشيء مجردة عن المادة ولواحقها وهي الكبرى المذكورة
بها انه هذا اشارة الى جواب سؤال مقدر
وهو ان يقال تعقل الشيء ذاته يقتضي التغاير بينهما لان
هو حصول الشيء للشيء واضافة الشيء الى غيره يقتضي التغاير
بينهما فلو كان الشيء يعقل ذاته يلزم ان لا يكون العاقل
مغايرا للمعقول هف فاجاب عنه بان تعقل الشيء لذاته
لا يقتضي التغاير بينهما لان العلم هو حضور حقيقة الشيء
مجردة وهذا اعم من حضور حقيقة الشيء المغاير ولا يلزم
من كذب الاخص كذب الاعم على انه لو وجب ان يكون
العاقل مغايرا للمعقول لامتنع ان يدرك واحد من
الناس ذاته والا لكان له نفسان احدهما عاقل والاخر
معقول هف فاذن كل واحد من الناس يعقل ذاته
لذاته والا ان الاضافة يقتضي التغاير فذلك مسلم فانه
يصح ان يقال ذاتي وذاتك مع ان المضاف والمضاف
اليه شيء واحد نعم لا بد لهما من التغاير بوجه من
الوجوه وههنا كذلك فان قلت المعقول صورة

كله مجرد عن اللواحق الخارجية والعاقل لنفس هيئة شخصية
واحد بها علم التجرد ذاتا واعتبارا واراد امتناع ان
يكون لكل واحد منها شان بهذه الصفة ثم قلت
ملك الكبرى ان كانت عين ذاتها فذاك وان كانت
مغايرة لها فلا بد من ان يكون مساوية لذاتها التي من
المعقولات تمام الماهية فيلزم اجتماع المثلين وهو محال وفيه
نظر وفي هذا الموضع ابحاث دقيقة لا يليق ايرادها في شرح
هذا المختصر فلنثن عنانها   فصل في ان الواجب
لذاته عالم بالكليات   الواجب لذاته يجب
ان يكون عاقلا للمعقولات كلها لان الواجب لذاته مجرد
عن المادة ولواحقها وكل مجرد عن المادة ولواحقها
يجب ان يكون عاقلا للمعقولات كلها فالواجب لذاته
يجب ان يكون عاقلا للمعقولات كلها اما الصغرى فقد
مر بيانها واما الكبرى فلان كل مجرد يمكن ان يعقل
وهذا بديهي ولا خفاء فيه لان المانع من كونه معقولا
هو المادة ولواحقها فاذا فرض شيء مجرد عن المادة
فلا مانع من ان يصير معقولا فيمكن ان يصير معقولا فاذا

قلت

فان قلت الواجب لذاته مجرد عن المادة ويمتنع ان
ان يعقل قلت امتناع ان يكون الواجب لذاته معقولا
للبشر لا يقتضي امتناع ان يكون معقولا في نفسه وكل
ما يمكن ان يعقل يمكن ان يعقل مع كل واحد من المعقولات
لا محالة فكل مجرد يمكن ان يعقل مع كل واحد من المعقولات (يمكن م)
وكل ما يمكن ان يعقل مع كل واحد من المعقولات يمكن
ان تقارنه صورة المعقولات في العقل لان التعقل
هو حصول صورة المعقول في العقل فكل مجرد يمكن
ان تقارنه صور المعقولات في العقل وكل ما يمكن ان
تقارنه صور المعقولات في العقل يمكن ان تقارنه صور
المعقولات في الخارج لان صحة مقارنة المعقولات له لا
يتوقف على حصوله في العقل لان حصوله فيه نفس
المقارنة فلو توقف صحة مقارنة المعقولات له على حصوله
في العقل لزم توقف صحة الشيء على نفسه وجوده
المتأخر عنها وهو محال فكل مجرد يمكن ان تقارنه
صور المعقولات في الخارج فالواجب لذاته يمكن ان
تقارنه صور المعقولات في الخارج وكل ما يمكن للواجب

الوجود يجب وجوده له والا لكان له حالة منتظرة وانه
مجرد كما مر فالواجب لذاته يجب ان يكون عاقلا لسائر
المعقولات وانه عاقل لذاته فاذن واجب الوجود
يجب ان يكون عاقلا للمعقولات كلها وهو المطلوب فان قلت
لا يلزم من كون الواجب عاقلا للمعقولات كلها ان يكون
كل مجرد عاقلا للمعقولات كلها واثم في بيان ذلك
اذ هو الكبرى في القياس قلت قد يلزم من كلامنا ان
كل مجرد يمكن ان يقارنه صور المعقولات من الخارج
فيقترن وكل ما يمكن للمجرد فهو واجب الحصول له
لو بقي بالقوة لكان خروجه من القوة الى الفعل موقوفا
على استعداد مادته لقبول الفيض من المبدا الاول
ولكان له تعلق بالمادة فلم يكن مجردا هف فاذن
صحت الكبرى فان قيل لو كان الباري تعالى عالما
بشيء لزم ان يكون صورته حاصلة فيه لكان فاعلا لتلك
الصور لامتناع احتياجه الى غيره تعالى في الاحوال
والصفات وقابلا لتلك الصور وهو محال وذلك
محال لان القابل هو الذي يستعد للشيء والفاعل هو
الذي

الذي يفيض الشيء والاول غير الثاني لامكان تعقل كل منهما
مع الذهول عن الآخر فيلزم كونه مركبا منهما وهو محال تقريرا
قلنا لم لا يجوز ان يكون الشيء الواحد مستعدا للشيء المتصور
ومفيدا له من غير لزوم التركيب فيه وهذا لان معنى كونه مستعدا
للشيء المتصور انه لا يمتنع ان يتصور ومعنى كونه فاعلا
له انه متقدم بالعلية على ذلك المتصور وانهما ليسا متباينين
ليكونا الامرين محصلين في ذاته ويلزم التركيب ورد المص
على من زعم ان علم الباري تعالى بالاشياء نفس ذاته لا حصول
صورها في ذاته فقرانا من لزوم كونه فاعلا وقابلا معا
بان من اعتقد ان علمه بالاشياء نفس ذاته اعتقد بين كونه
عالما بالحقيقة لان شرط العلم حصول صور المعلوم في ذات
العالم وفيه نظر لان ذلك شرط اذا لم يكن العلم غير متجدد
ولا المعلوم حاضرا عند العالم فان البرهان على وجوب
حصول صورة المعلوم في العالم لم يتم الا فيما هو كذلك
لا غير بل شرط التعقل مطلقا هو مجرد الحصول لا الحصول
على نعت الانطباع والكلام فيه طويل لا يليق بشرح
هذا المختصر فصل في ان الواجب لذاته

عالم بالجزئيات على وجه كلي   الواجب لذاته عالم بالجزئيات
على وجه كلي اي على وجه لا يتغير بتغير تلك الجزئيات
لا كعلمنا المتغير بتغيرها ولنمثل لك كيفية ذلك بهذا
المثال وهو ان نفرض سجلا مكتوبا بسجل كتابته
على سطور فيها كلمات متالفة من حروف فالعالم
بجميع ما في السجل من السطور والكلمات والحروف
دفعة يكون عالما بها كلية على وجه كلي لا يتغير
والناظر فيه الذي يشتغل نظره من سطر الى
سطر بل من كلمة الى كلمة ومن حرف الى حرف
من غير ان يشتغل بتحصيل سطورها وكلماتها دفعة
بل على الترتيب الزماني واحدا بعد واحد يكون
عالما بما فيه على وجه جزئي متغير بتغير تلك المدركات
فيسهل علمه بالجزئيات على الوجه الاول اما انه
يعلم الجزئيات فلانه يعلم اسبابها جميعا بالتمام
لانها صادرة عن ذاته فوجب ان يكون عالما بها
لان العلم التام بالعلة التامة يقتضي العلم بالمعلول
فان العلم بالعلة التامة لا يتم من غير العلم بوجه استلزامها

بجميع

بجميع ما يلزمها لذاتها وهذا السند عن العلم بلوازمها التي
بالضرورة فهو تعالى وتقدس لما كان يعلم ذاته علما تاما
فيعلم المعلول الاول وما بعده من حيث وجوده و
انتهاؤه اليه بسلسلة الحوادث من كون جميعها
ممكنة محتاجة اليه احتياجا تاما اوليا فيعلم جميع
احادها واما انه لا يعلمها على الوجه الجزئي المتغير
فلانه عند من المعلوم انه لم يتغير علمه يلزم الجهل
لان مطابقة الشيء لا يمكن ان يطابق ما يخالفه بوجه
وان تغير يلزم ان يكون متغير الذات معه واما المثال
الذي اورده المصنف فان وجب ان يكون علمه
تعالى بالجزئيات على نحو كلي مثل ان نعقل ان الشمس
تعرض كسوف بعد حركة كذا اي كذا شمالا او جنوبا الى عقدة
الراس فانا نعقله لا يمنع الحكم على كثيرين وكذا
وهذا امر كاف في العلم بوجود ذلك الكسوف في
هذا الوقت ما لم ينضم اليه المشاهدة فان هذا التعقل
ثابت قبله وبعده ومعه ولما لم يكن الحاصل في حق
الله تعالى سوى ما ذكرنا من العلم الكلي بالجزئيات

المعلول الى المرتبة
وبه حصل ذلك
سلسلة الحوادث صح

الا على وجه كلي فصح ان واجب الوجود
مريد للاشياء وجودها واجب الوجود مريد
للاشياء وجودا والارادة هي كون الفاعل عالما
بفعله اذا كان ذلك العلم سببا للصدور عنه
مع كونه غير مغلوب ولا مستكره والجود افادة الخير
والانعام من غير عوض وفائدة ترجع اليه فان
من يهب ليستفيض معامل وليس المعوض كله
عينا بل وغيره حتى الثناء والمدح والتخلص
من المذمة والتوصل الى ان يكون على الاحسن او
على ما ينبغي فمن جاد ليشرف او ليحمد او يحسن
به ما يفعل فهو مستفيض غير جواد فالجواد هو
الذي يفيض منه الفوائد لا لشوق منه وطلب قصدي
لشيء يعود اليه اما انه مريد فيدل عليه كونه عالما بفعله
مع انه لا مكره له على الفعل فان الكل فايض منه و
فيضانه منه غير مناف لذاته حتى يكون كارها له فهو
اذن راض بفيضانه منه وهذا هو الارادة
وليس من شرط المريد كونه بحيث يصح ان لا يريد

واما

واما انه جواد فلانه اما ان يفعل لقصد وشوق او
ارادة الى كمال او يفعل لانه نظام الخير في الوجود
فيفيض منه على الخلق كلهم كل ما هو لائق بهم لا لغرض
وشوق والاول محال كما بينا ان واجب الوجود
ليس له كمال منتظر فتعين انه افاض الجود على الممكنات
كلها كما ينبغي وعلى ما ينبغي بلا عوض ومنفعة تعود الى
ذاته فهو اذن جواد واطلاق اسم الجواد على غيره
مجاز النفس الثالث في الملائكة وهي العقول
المجردة نريد ان نثبت العقل وهو الجوهر المفارق
الذي لا يتعلق بالاجسام تعلق التدبير والاستكمال فنقول
قد ثبت انتهاء الممكنات الى موجود واجب لذاته
فيصدر عنه واحد منها لا غير لانه بسيط والبسيط
لا يصدر عنه الا واحد وذلك الواحد اما ان يكون جوهرا
او عرضا لا جائز ان يكون عرضا والا لكان متقدما
على الجوهر لكونه علة لما بعده ح ووجود العرض قبل
الجوهر مستحيل والا لزم قيامه بنفسه ولانه محتاج
في وجوده الى الجوهر فيتأخر عنه فتعين ان يكون

وح اما ان يكون هيولى او صورة او جسما او نفسا
او عقلا لما مر ان الجوهر منحصر في هذه الاقسام ولا
جايز ان يكون هيولى لانها لا تتقوم بالفعل بدون الصوره
فلم يكن صدورها عنه متقدما على صدور الصوره
ولا جايز ان يكون صوره لانها لا تتقدم بالعليه على
الهيولى والا لوجدت متشخصه قبل الهيولى ضروره
ان الشي ما لم يتشخص لم يوجد في الخارج وما لم يوجد
في الخارج لم يؤثر في وجود الشي لكن اللازم باطل
لما مر ان الصوره المتشخصه محتاجه في تشخصها الى
الشاهي والشكل المتاخرين عن الهيولى ولا جايز
ان يكون جسما لانا نعلم بالضروره ان صدور الجسم من
الشي بدون صدور كل واحد من جزئيه منه محال لان
صدوره منه انما يكون بعد صدور جزئيه منه البته
واذا كان كذلك فاما ان يكون صدور كل واحد
من جزئيه منه بلا واسطه وح كان البسيط
مصدرا الاثنين وهو مح واما ان يكون صدور
احدهما بواسطة الاخر وح يلزم ما مر انفا ولا

جاز

جايز ان يكون نفسا والا لكان فاعلا قبل وجود الجسم
وهو مح لان النفس هي التي تفعل بواسطة الاجسام
والا فلا فارق بين النفس والعقل فتعين ان يكون
عقلا وهو المطلوب فان قلت لا نم انه لو كان جسما
لكان صدور كل واحد من جزئيه بلا واسطة او احدهما
بواسطة الاخر لم لا يجوز ان يصدر عنه احدهما كالصوره
مثلا بلا واسطه والاخر كالهيولى بواسطة شي
غير الصوره قلت تلك الشي الواسطه لا يجوز ان
يصدر عنه بلا واسطة لامتناع صدور معلولين عنه في
مرتبه واحده فتعين ان يكون صدورها عنه بواسطة
الصوره ثم صدور الهيولى بواسطة تلك الواسطة
فرجع حاصل الامر الى صدور احدهما بتوسط
الاخر فصل في اثبات كثرة العقول
العقول كثيره لان المؤثر في الافلاك اما ان
يكون واجبا لذاته او عقلا او نفسا او يكون
بعضها مؤثرا في بعض لا جايز ان يكون واجبا
والا لكان مصدرا للامور متكثره سواء كان

مصدر الواحد منها او لاكثر اما على الكل فقط واما
على الاول فلم كبرى الهيولى والصورة ولانسلم
ان فعل النفس موقوف على الجسم ولا ان يكون بعضها
موثرا في بعض والا فاما ان يكون الحاوي علة للمحوي
واما ان يكون المحوي علة للحاوي لا سبيل الى الثاني لان المحوي
اخس واصغر من الحاوي اما انه اصغر فظاهر واما انه اخس
فلكونه في سلسلة الممكنات المرتبة ابعد من المبدأ الاول
والاخس الاصغر يستحيل ان يكون سببا للاشرف الاعظم
على ما شهد به الطبع السليم والذهن المستقيم ولا
الى الاول لانه لو كان الحاوي علة لوجود المحوي
لكان وجوب وجود المحوي متاخرا عن وجود الحاوي
لان وجوب المعلول ووجوده متاخر عن وجود العلة
واذا كان كذلك فعدم المحوي مع وجود الحاوي لا
يكون ممتنعا لذاته والا لما وجوده متاخرا عنه وقد
فرضناه متاخرا عنه هف واذا كان عدم المحوي
مع وجود الحاوي ممكنا كان الخلاء ايضا مع وجود
الحاوي ممكنا لان معية عدم المحوي ووجود الخلاء

الخلا معية ذاتية لا ينفك احدهما عن الاخرى فلا يتخالفان
في الامكان والوجوب واذا كان الخلا ممكنا مع وجود الحاوي
ممكنا لذاته ممتنعا لغيره هف فاذن الاجسام العالية ليس
بعضها علة للبعض فتعين ان يكون الموثر هو العقل ولا جائز
ان يكون عقلا واحدا لاستحالة صدور افلاك شتى عن عقل
واحد لما بينا ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد فاذن
الموثر في الافلاك عقول متكثرة وهي الوجود عقول
متكثرة وهو المطلوب فان قلت على ما بينتم ان للموثر في الافلاك
لا يجوز ان يكون عرضا او اعراضا قلت لان كل عاقل
اذا رجع الى نفسه علم قطعا ان الاعراض يستحيل ان تفعل
موجودات قائمة بذاتها فان العلة يجب ان يكون ذاتها
اقوى من المعلول واشرف منه والعرض اضعف وجودا
من الجوهر

هداية

الحاوي وهو الفلك الاعظم
والعقل الذي هو علة المحوي وهو العقل الثاني في
رتبة الابداع لكونهما معلولي علة واحدة في درجة
وهي العقل الاول كما سيعلم مع ان العقل الذي هو
علة المحوي متقدم على المحوي والفلك الحاوي ليس

متقدم عليه بالزمان ولكان من الواجب ان يكون متقدما عليه لان ما
مع المتقدم متقدم كان ما مع المتأخر متأخر والسر فيه ان
العقل الذي هو سبب المحوي متقدم عليه بالعلية وما مع المتقدم
بالعلية لا يجب ان يكون متقدما بالعلية بل يجب ان لا يكون
كذلك والا لزم اجتماع العلتين على معلول واحد فان
المتقدم بالعلية على شيء يكون علة له لا محالة اما مع المتأخر
فان ما مع المتأخر جاز ان يكون متأخرا اذ كون الشيء علة للمعلول
ليس بمستنكر اذا كان فيه اختلاف الجهات   هداية
كان هذا اشارة الى جواب سؤال مقدر وهو ان
مقارنة الحاوي والمحوي كل واحد منهما ممكن لذاته واذا
كان كذلك جاز ان ينعدما اذ شأن الممكن ذلك لكن جواز
انعدامهما يستلزم الخلاء هف فاجاب بان انعدامهما لا يستلزم
الخلاء فضلا عن جواز انعدامهما فان عند انعدامهما يكون
الامر كما هو الآن فوق المحدد فكما ان فوق المحدد لا خلاء
ولا ملاء اذ العدم المحض ليس بخلاء كما ليس يكون فوق
الفلك التاسع كذلك اذ هو ح يصير محددا بل الخلاء
انما يلزم من وجود الحاوي وعدم المحوي اذ عند عدم

المحوي يكون الحاوي محيطا بالخلاء ضرورة لكن وجود الحاوي
مع عدم المحوي غير ممكن حتى يلزم ان يكون الممكن مستلزما للمحال فان
قلت كل واحد منهما ممكن فليكن المجموع ممكنا قلت انما
يكون المجموع ممكنا لو كان اجتماعهما ممكنا وهو ممنوع فان الممكنين
قد يمتنع اجتماعهما ككون زيد كاتبا الآن وغير كاتب
كذلك

فصل في ازلية العقول وابديتها

العقول ازلية وابدية اما انها ازلية فلان واجب
الوجود مستجمع لجملة ما لا بد منه في تأثيره في العقل الاول
والا لكان له حالة منتظرة هف فيكون العقل الاول
ازليا لان المعلول يجب وجوده عند وجود علته
المستجمعة للشرائط وارتفاع الموانع والعقل الاول
ايضا مستجمع لجملة ما لا بد منه في تأثيره في العقل الاول
الكل لان كل ما يمكن له اي للعقل الاول فهو حاصل له
بالفعل والا لكان شيء مما يمكن له حادث بعد ما لم
يكن وكل حادث فهو مسبوق بمادة ومدة فيكون ماديا
هف واذا كان كذلك كان العقل الكل ايضا ازليا
لوجوب وجود المعلول عند وجود علته التامة وهكذا

المتوسط العقل الثالث والرابع الى ان ينتهى الى العاشر
ولقائل ان يقول لا حاجة الى هذا التطويل بل يكفى ان
يقال لو كان العقل حادثا لكان ماديا لان كل حادث
مسبوق بمادة كما مر واما انها ابدية فلانه لو انعدم
شىء منها لانعدم امر من الامور المعتبرة فى وجوده
اذ انعدام مع بقاء جميع الامور المعتبرة فى وجوده
غير معقول فيكون البارى او شىء من العقول قابلا
للتغير والحوادث وهو محال لان التغير من شان ماله
تعلق بالمادة   فصل فى كيفية توسط العقول
بين البارى تعالى وبين العالم الجسمانى   قد ثبت ان واجب
الوجود واحد من كل جهة متعال عن ان يشتمل على حيثيات
مختلفة واعتبارات متكثرة ومعلوله الاول هو العقل
المحض الذى هو غير متعلق بالمادة لا بحسب ذاته ولا بحسب
احوال ذاته والافلاك معلولات العقول لكن الافلاك
فيها كثرة مع ما يدل على ذلك اختلاف حركات
الكواكب فيكون مبادئها العقلية كثيرة ولما بينا
ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد والعقل الذى

يصدر

يصدر عنه الفلك الاعظم فيه كثرة والا لما امكن صدور
الفلك الاعظم الذى فيه كثرة من جهة تركبه من الهيولى
والصورة منه لكن تلك الكثرة ليست باعتبار
صدوره من واجب الوجود لاستحالته بل بعضها له من
ذاته وبعضها له من علته فاذا ضم ماله من ذاته الى
ماله من علته حصلت فيه كثرة بهذا الاعتبار فان
المعلول الاول له ماهية ممكنة الوجود لذاتها واجبة
الوجود بعلتها فيلزم وجوب الوجود بالغير الذى
هو الواجب وامكان الوجود لذاته فيكون باحد هذين
الاعتبارين مبدأ للعقل الثانى وبالاعتبار الآخر
مبدأ للفلك التاسع والمعلول الاشرف يجب ان
يكون باعتبار الجهة التى هى اشرف فى العقل فان المعلول
يجب ان يكون تابعا للعلة ومناسبا لها فيكون بما هو
موجود واجب الوجود بالغير مبدأ للعقل الثانى
وبما هو موجود ممكن الوجود لذاته مبدأ للفلك التاسع
وبهذا الطريق يصدر عن كل عقل عقل وفلك الى ان
يتم الاجرام السماوية ولا بد من الانتهاء الى جوهر

عقلي وجرم سماوي اذ لو استمر ذلك للزم التسلسل المحال
ولكانت الاجسام غير متناهية وهو محال ولا يجوز ان
ينقطع العقول قبل انقطاع السماوات والا لبقي
ما يتخلف من السماويات غير مستند الى علة فالعقول
ليست اقل عددا من الافلاك فاذن لا بد ان ينتهي
ذلك الى العقل التاسع فيصدر عنه فلك القمر وعقل
عاشر فيصدر منه هيولى العالم العنصري وصورها
المختلفة لاستعدادات المختلفة في الهيولى ويسمى العقل
الفعال لكثرة فعله وتاثيره في عالم العناصر
وليس استعداد الهيولى لقبول الصور من جهة
العقل المفارق والا لما تغير الاستعداد لعدم
التغير في العقل المفارق بل الهيولى تعرض له الاستعدادات
المختلفة بواسطة الحركات الجزئية السماوية وكل حادث
مسبوق بحادث آخر لان الحادث اما ان يوجد ابدا
او بعد حدوث آخر لا سبيل الى الاول والا لزم دوام
الحادث هف فتعين الثاني وان كان كل حادث
مسبوقا بحادث آخر فاما يوجد تلك الحوادث على

على الاجتماع او على التعاقب لا سبيل الى الاول والا لزم
امور لها ترتب في الوجود بلا نهاية فتعين ان يوجد
على التعاقب فقبل كل حادث حادث لا الى اول
فان قلت لا نم ان الحادث اذا لم يوجد دائما يلزم
ان يوجد بعد حادث آخر لم لا يجوز ان يكون اول
الحوادث قلت ما هو اول الحوادث اما ان يكون
علته التامة حادثة او قديمة فان كان الثاني يلزم
قدم الحوادث فتعين الاول فلم يكن اول الحوادث
هف   فان قيل لم قلتم انه يستحيل ترتب امور
غير متناهية قلنا لانا اذا اخذنا الجملتين احديهما
من مبدا معين اه   اه ظاهر غني عن الشرح
الا ان لقائل ان يقول ان اراد بتطابق الجملتين
اتحاد طرفيهما فلا نم انهما ان لم يتطابقا يلزم ان
ينقطع الثانية فتناهيت مم لا يجوز ان يكون عدم
تطابقهما لعدم الطرف لا لتناهي الثانية وان
اراد انه يكون بازاء كل جزء من الاول جزء من الثاني
فلا نم انهما ان تطابقا يلزم ان يكون الناقص مثل

الزايد والزايد مثل الناقص لم لا يجوز ان يكون تطابقهما
لعدم تناهي اجزاء الثانية لا لانه لا يتناهى اجزائها
الى حد لا يبقى بازاء جزء من الاولى جزء من الثانية
لا لتساوي اجزائهما كما في الخردلة والجبل
خاتمة في الاحوال الآخرة   النفس بعد
خراب البدن اما ان تفسد او تبقى وعلى الثاني اما ان تتعلق
ببدن آخر على سبيل التناسخ او لا تتعلق فهذه
ثلثة اقسام لا سبيل الى الاول لان النفس لا تقبل
الفساد والا لكان فيها شيء يقبل الفساد وشيء
يفسد بالفعل لان الفاسد بالفعل غير القابل
للفساد لان القابل للفساد يبقى مع الفساد
والفاسد لا يبقى معه فيكون النفس مركبة وقد مر
انها بسيطة هذا فان قلت لم لا يجوز ان يكون
البدن محلا قابلا لفساد النفس قلت لان كون
الشيء محلا لامكان فساد ما هو مباين القوام له
او لامكان وجوده غير معقول فان معنى كون الشيء
محلا لامكان وجود شيء آخر هو تهيؤه لوجوده فيه

حتى يكون

حتى يكون حال وجوده مقترنا به وكذلك في امكان فساد
شيء ولهذا امتنع ان يكون الشيء محلا لفساد نفسه بل البدن
انما فيه قوة تعلق النفس به وعدم تعلقها به ولا سبيل
الى الثاني لان النفس حادثة مع حدوث البدن على
معنى عند حدوث كل بدن لا بد ان يحدث نفس
لان النفس حادثة لما مر فيتوقف حدوثها على
علتها على استعداد المادة ومادة النفس البدن
فالعلة التامة لحدوثها يتوقف على حدوث البدن
الصالح لتدبر النفس على معنى انها تعدم بعدم
او تتخصص بتخصصه فعند حدوث كل بدن لا بد ان يفيض عليه
نفس من مبدائها فلو تعلقت به نفس اخرى على سبيل
التناسخ لكان للبدن الواحد نفسان مدبران له
وهو باطل اذ لا يشعر كل واحد من ذاته الا نفسا واحدة
فاذن الثالث حق ولكن وهو مبني على حدوث النفس
وقد عرفت انه مبني على ابطال التناسخ فيكون دورا
وايضا وجوب كون العلة بحيث يحصل بتحققه وهو مم
لا آبد له من دليل   هداية   اللذة

ادراك للملائم من حيث هو ملائم وانما قلنا من حيث
هو ملائم لان الشيء قد يكون ملائما من جهة دون جهة و
الالتذاذ به يختص بالجهة التي هي منها ملائم ولكل قوة من
القوى لذة وخير واذى وشر يختص بتلك القوة فلذة
الذوق الحلو ولذة البصر النور ولذة الوهم الرجاء ولذة
الحفظ تذكر الامور الماضية واذى كل واحدة منها ما
يضاده والملائم للنفس الناطقة من جهة القوة العقلية
ادراك المعقولات بان يحصل لها ما يمكن ادراكه من الحق
الاول بانه واجب لذاته من جميع الجهات بريء عن
النقائص منبع لفيضان الخير على الوجه الاصوب
ثم يدرك ما يصدر عنه من العقول المجردة والنفوس الفلكية
والاجرام السماوية والكائنات العنصرية على الترتيب
الواقع في الوجود بحيث يصير عالما عقليا مرتسما فيه
صور الكل والنظام المعقول فيه والخير الفائض
اليه فيكون موازيا للعالم الموجود كله وهذا
اتم وافضل من كمالات القوى الاخرى بل
بل هو في مرتبة يقبح معها ان يقال انه افضل

واتم

واتم اذ لا نسبة اليه فضيلة وتماما وكثرة وهذا الادراك
حاصل للنفس بعد الموت لان النفس لا تحتاج في
تعقلاتها الى الآلات الجسدانية بل يكون اشد اذ حين
يزول عنها الاشتغال بتدبير البدن فتتخلص لها اشتغالها
بذاتها فصارت المعقولات مشاهدة فيكون اللذة
حاصلة بل يكون التذاذها بها التذاذا اتم وافضل و
عدم حصول اللذة حالة تعلق النفس بالبدن انما كان
لقيام المانع وهو التعلقات البدنية والعلائق الجسمانية

هداية الالم ادراك المنافي من حيث
هو مناف وانما قلنا من حيث هو مناف لان الشيء قد
يكون منافيا من جهة دون جهة والالم يختص بالجهة
التي هي منها مناف والمنافي للنفس الناطقة انما هو
الهيئة المضادة للكمال فالنفس اذا فارقت البدن
وتمكنت فيها الهيئات المضادة للكمال كانها صارت
صورة للنفس فادركت المنافي من حيث هو مناف
فيعرض لها الالم

هداية النفس الكاملة
بالاعتقادات البرهانية ان لازمه المطابقة الممتنعة

النقيران كانت نقية عن الهيئات البدنية الردية مبرئة
عن الكدورات الجسمانية اتصلت بعد المفارقة بعالم القدس
في حضرة جلال رب العالمين ومقعد صدق عند مليك
مقتدر فحصلت لذة عظيمة هي اجل من كل لذة و
اشرف وهذه هي السعادة الحقيقية واليه الاشارة
في القرآن المجيد بقوله تعالى الذين آمنوا ولم
يلبسوا ايمانهم بظلم اولئك لهم الامن وهم مهتدون
فان الايمان هو الكمال بانه وعدم لبس بالظلم هو النقاء
عن الهيئات البدنية وان لم تكن نقية عن تلك الهيئات
البدنية بل بقيت فيها تعذبت بسبب تلك الهيئات المحجوبة
عن الاتصال بالسعادة الحقيقية وتاذت اذى عظيما
بسبب ميلانها الى تلك الهيئات مع تعذر حصولها
لفقدان الالات والآلام التي تكون بسبب هذه
الهيئات لا تكون لازمة لزوال هذه الهيئات بعد
الموت شيئا فشيئا مع ترك الافعال المقتضية
لها تكررها حتى تزكو النفس وتبلغ السعادة
التي تحصلها فان قلت العلاقة البدنية كيف

صارت

صارت مانعة عن هذه اللذات العظيمة والآلام العظيمة
مع ضعف علاقة البدن واستحكام العلاقة مع هذه
الامور قلت اللذات والآلام النفسانية وان كانت
في غاية القوة الا ان تعلق النفس بالبدن واشتغالها
بتدبيره ايضا في غاية الكمال فيجوز ان يكون احدهما مانعا
عن الآخر هداية النفوس الناطقة اذا
ظهر لها ان من شأنها ادراك الحقائق تكسب المجهول
من المعلوم لزم لها ان النفس من هذا الكسب تشوق
الى الكمال الذي هو معشوقها فاذا فارقت البدن
وتنبهت للكمال الذي هو مطلوبها ما رغبت اليه الا
ان اشتغالها بالبدن انساها اياه كما ينسى المريض الالتذاذ
بالحلو الى المكروهات الحقيقية وليس معها ما به يمكن كسبه عرض
لها الالم العظيم وهو الم النار الروحانية الموقدة التي
تطلع على الافئدة وكان مثلها مثل من نذر الذي لم
يحس بعوله فلما زال عائقه احس هداية
النفوس الناطقة ان دحه التي لم يكتسب
العلم والشرف اذا فارقت البدن وكانت خالية

عن الهيئات البدنية الردية لا يتعذبون لانهم غير عارفين
بكمالاتهم فان الحكم بان للنفوس كمالا حقيقيه ليس بأولي
غير مشتاقين بكمالاتهم لم تعرفها اصلا فكانت البلاهة
الى الخلاص من الفطانة البتراء فان النفوس التي عرفت
بالاكتساب النظري ان لها كمالا تاما ثم ارادت ان تكتسب
الكمال سواء اكتسبت بضد الكمال او اشتغلت بما منعها
عن اكتساب الكمال مما ليس بضد له او لم تشتغل بها
بل تكاسلت في اقتناء الكمال يتعذبون بنقصانهم
لاشتياقهم الى الكمال الغائب عنهم وانما حصل لهم
ذلك الشوق باكتساب نظري قاصر عن الوصول
الى المشتاق اليه وهو فطانتهم البتراء والابله في
اللغة هو الذي غلب عليه سلامة الصدور وقلة
الاهتمام وان لم تكن خالية عن الهيئات البدنية
الردية فاشتاقت الى مقتضى تلك الهيئات
فيتألم بفقدان البدن ومقتضياته من حصول
المشتاق اليه وبقي في كدر الهوى مقيدة بسلاسل
العلائق لان آلة ذلك قد بطلت وخلق التعلق

التعلق به البدن قد بقي فيبقى في غصه وعذاب اليم الا
ان ذلك العذاب ايضا لا يبقى دائما وهذه الهيئات
تختلف في شدة الرداءة وضعفها وفي سرعة
الزوال وبطوءه وتختلف ما يكون منها في التعذيب
بحسب الاختلافين ولتكن هذا آخر ما اردنا الى ان
نكتب على سبيل الاختصار من غير ايجاز مخل
وتطويل ممل بعد شرح هذا المختصر والحمد لله
على اتمامه والصلوة على
افضل البشر
محمد وآله
تم

مالكه العبد ... اقل الطلبة ابو تراب

کتابخانه آستان قدس رضوی
ویژه کتاب